مراقيون

من زمن التوهج

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

العدد (2540) السنة التاسعة

الخميس (19) تموز 2012

14

محمد الصدر وانتخابات 1948

عراقيون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

السيد محمد الصدر: رئيس الوزراء الذي حقق المطالب الوطنية

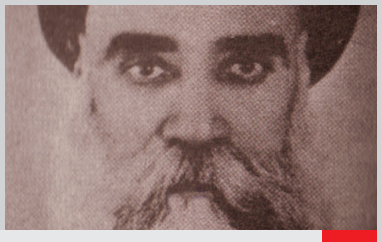

د. هادي حسن عليوي

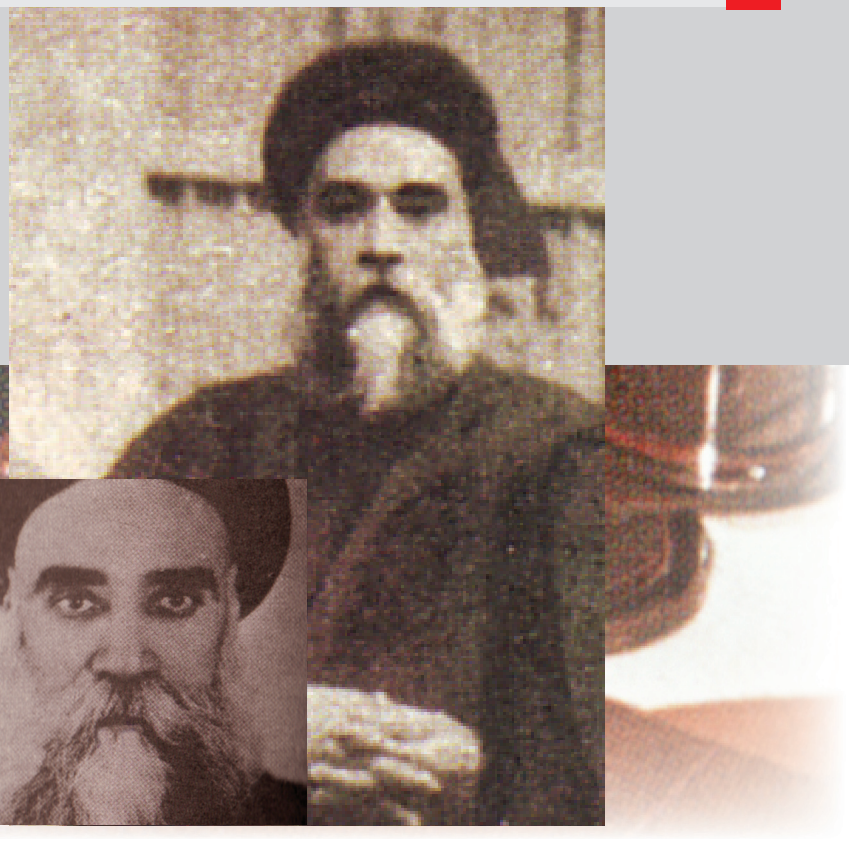

محمد السيد حسن الصدر من عائلة دينية معروفة عرفت بالتقوى وحب المواطنين والعديد منهم مراجع اساسية ، وقد ولد السيد محمد في مدينة الكاظمية ببغداد العام ١٨٨٣ ثم انتقل مع والده الى سامراء والنجف حيث درس الفقه والمنطق والفلسفة تربى منذ نعومة اظفاره على القيم الاسلامية الحميدة من حسن اخلاق ومعاملة طيبة وصلة رحم فقد كان محبوبا مهيبا محترما وقورا جليلا ، عرف عنه تمسكه بالروح الوطنية العالية فوقف بصلابة ضد الظلم والتعسف العثماني ، وعندما احتلت بريطانيا العراق جاهر بمعاداة الاحتلال، واصبحت الكاظمية بؤرة للمقاومة العنيدة ضد المحتلين، انتقدته المس بيل السكرتيرة الشرقية لدائرة الاعتماد البريطاني في بغداد في تقاريرها ووصفته بانه (ذو تقاسيم شريرة وشخصية مغمورة) واتهمته بمنافسة الامير فيصل وسعيه لان يكون الرجل الاول في العراق، ووصفه تقرير بريطاني بانه انسان لا يوثق به وكل هذه الاراء تسجل للسيد الصدر لا عليه فالمعروف عن البريطانيين انهم وصفوا هكذا كل من وقف ضد سياستهم واطماعهم الاستعمارية.

لقد كان الصدر في طليعة الوطنيين العراقيين الذين انخرطوا وقادوا المقاومة الوطنية ضد المحتلين وفي شباط ١٩١٩ انتمى الى جمعية حرس الاستقلال التي اسسها الوطني المعروف علي بازركان، وهناك مصادر تشير الى ان السيد محمد الصدر هو الذي اسس هذه الجمعية وكان من ابرز رجالها نشاطا،ولعب السيد الصدر دورا بارزا في ثورة العشرين وخشيت السلطات البريطانية في العراق من اعتقاله لان ذلك يسبب ثورة عارمة ضدها لكن الثورة تفجرت شاء البريطانيون أم ابوا فطاردته القوات البريطانية فلجأ الى ديالى حيث قام بدور قيادي بارز في مقاتلة المحتلين البريطانيين بقطع خط سكة الحديد بين العراق وايران لايقاف ارسال الامدادات البريطانية للعراق لمواجهة الثوار ، ونسف ذات مرة مع الثوار قطارا بريطانيا محملا بالسلاح والذخيرة وتشير المصادر الى انه كان دائما مايتقدم الثوار ولا يهاب الموت حاملا بندقيته وتصدى اكثر من مرة للطائرات البريطانية وكان لسان حاله يقول : (لنا الصدر دون العالمين او القبر) وقد روى اهالي ديالى قصصا عديدة عن شجاعته ورباطة جأشه حتى قيل ان الرصاص لم يعد يؤثر في جسمه ، وان بامكانه اسقاط الطائرات بايماءة من عمامته لورعه وتدينه وحب الناس له ، وقد اسهم في رفع معنويات الثوار وسكان المناطق القريبة الذين التحقوا بالثورة .. بعد جهاده في ديالى غادر السيد محمد الصدر الى سامراء التي عاش فيها بعض سنوات صباه وقد اعترفت المصادر البريطانية بان نشاط السيد الصدر في سامراء ابان الثورة سبب الكثير من المتاعب لبريطانيا ، وهذه شهادة اخرى تؤكد عمق وطنيته وبعد فشل الثورة جرى اعتقال ونفي قادة الثورة وكانت ايران المكان الذي نفى اليه السيد محمد الصدر .

نشاطه السياسي بعد تأسيس الدولة العراقية

بعد قيام الحياة النيابية في العراق منذ العام ١٩٢٥ وعودة المنفيين الى العراق اختير السيد محمد الصدر عينا دائميا في مجلس الاعيان ورئيسا لهذا المجلس اكثر فتراته، وفي اوائل كانون الثاني العام ١٩٤٨ عمت العراق التظاهرات والاضرابات عندما نشرت نصوص الاتفاقية العراقية البريطانية التي اعتبرها العراقيون اجحافا بحقوق العراق، ولم تتوقف الاضرابات الا باستقالة صالح جبر في مساء يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ فانطلقت في بغداد تظاهرات وتردد اسم السيد محمد الصدر كمرشح لتشكيل الوزارة الجديدة فهتفت الجماهير بحياته واعلنت عن تأييدها له، لكن سرعان ما تكهرب هذا الجو ثانية عندما علمت الجماهير بان الصدر اعتذر عن قبول الترشيح بعدم ملائمة الظروف للاضطلاع بهذه المهمة ، ولما شاع ان السيد ارشد العمري هو المرشح الوحيد لرئاسة هذه الوزارة رفضت الاحزاب التعاون معه، وعقدت اجتماعا مشتركا لمعالجة الموقف وصدر بيان عن ذلك الاجتماع اكد فيه على اسناد الوزارة الى اشخاص يطمئن اليهم الشعب ، وان تستجاب رغبات الشعب وذلك بتحقيق المطالب الاتية :

١. ابطال معاهدة بورتسموث الجائرة واعلان ذلك دون ابطاء .
٢. اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه.
٣. حل المجلس النيابي القائم واجراء انتخابات حرة .
٤. احترام الحريات الدستورية.
٥. افساح المجال للنشاط الحزبي.
٦. حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته.

وقد وقع هذا البيان قادة الاحزاب الوطنية الوطنية الثلاثة وهم : كامل الجادرجي ، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال ، سعد صالح رئيس حزب الاحرار ...

تكليف الصدر بتشكيل الوزارة

يبدو ان تأليف وزارة جديدة في ذلك الوضع العصيب لم يكن اقل اهمية في نظر الشعب من سقوط الوزارة السابقة ، فأهمية شخص الرئيس الجديد غاية الشعب لذلك كلف السيد محمد الصدر لانقاذ الموقف فاشترط دخول الشخصيات التي يرتضيه سلوكها معه امثال: محمد مهدي كبة ومحمد رضا الشبيبي وحمدي الباجه جي وجميل المدفعي وجلال بابان وصادق البصام وحكمت سليمان ونصرت الفارسي وكان عبد العزيز القصاب رئيس مجلس النواب الوسيط بين الوصي على العرش (الامير عبد الاله) والسيد محمد الصدر ، وقد قبل الوصي جميع شروطه وهكذا تشكلت الوزارة في ٢٩ / ١ / ١٩٤٨ على النحو الاتي :

١. السيد محمد الصدر : رئيسا لمجلس الوزراء
٢. جميل المدفعي : وزيرا للداخلية
٣. حمدي الباجه جي : وزيرا للخارجية
٤. ارشد العمري : وزيرا للدفاع
٥. عمر نظمي : وزيرا للعدلية
٦. مصطفى العمري : وزيرا للاقتصاد
٧. محمد رضا الشبيبي : وزيرا للمعارف
٨. نجيب الراوي : وزيرا للشؤون الاجتماعية
٩. صادق البصام : وزيرا للمالية
١٠. محمد مهدي كبة : وزيرا للتموين
١١. جلال بابان : وزيرا للمواصلات

عراقيون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

والاشغال
١٢. نصرت الفارسي : وزيرا بلا وزارة
١٣. داود الحيدري : وزيرا بلا وزارة
١٤. محمد الحبيب : وزيرا بلا وزارة
وفي حفل استيزاره القى السيد محمد الصدر كلمة موجزة جاء فيها : اتحمل المسؤولية في هذا الظرف الحرج تلبية للنداء... واني اعدكم كما عرفتموني جنديا من جنود الحق لخدمة الوطن ولا احيد عن مبدئي قيد انملة، واعدكم ايضا باني ساتخلى عن المسؤولية في اول فرصة اعتقد فيها ان الامة ليست في حاجة لاستمراري في الخدمة ، وما اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ...
وبهذا الصدد يذكر عبد الرزاق الحسيني في كتابه (تاريخ الوزارات العراقية ج٧) انه بعد ان الف السيد محمد الصدر وزارته ذهب معه زملاؤه الوزراء الى البلاط الملكي لتقديم فروض الشكر التقليدية فأجابه الامير عبد الاله الوصي بمغلف لم يكد يفتحه حتى بهت، لقد كتب الوصي كتاب استقالته بدعوى انه لا يستطيع الاستمرار على تحمل اعباء المسؤولية، فلاطفه السيد الصدر واعاد الكتاب اليه ، فأضطر الوصي ان يوفد رئيس ديوانه احمد مختار بابان الى لندن بعد مدة ليوضح الى الساسه البريطانيين الظروف التي حملته على ان يساير العراقيين في مواقفهم من معاهدة بروتسموث .. ويعلق الحسني على حركة استقالة الوصي من منصب الوصاية على انها مناورة بارعة قصد منها تعزيز موقفه وحمل الناس على الاعتقاد بانه سيد البلاد ومنقذها .

تحقيق المطالب الوطنية

حاولت بعض الكتب التاريخية ان تقلل من اهمية الدور السياسي للسيد محمد الصدر وتظهره بالضعف والبساطة وتتجاهل الخطوات التي اقدم عليها خلال فترة حكمه القصيرة ، وتشير بشكل او باخر عدم اتخاذه الاجراءات والقرارات لتنفيذ المطالب الوطنية لكن الواقع والحقائق التاريخية والوثائق تؤكد تحقيقه لكل تلك المطالب التي جاءت في بيان الاحزاب الوطنية قبيل تشكيله الوزارة وهي :

التحقيق في الاحداث

اول عمل قامت به الوزارة الصدر تشكيل لجنه عليا في الاول من شباط ١٩٤٨ للتحقيق في الحوادث والاضطرابات التي حدثت في عهد حكومة صالح جبر من خلال : .
١. جمع معلومات حول ما حدث خلال المظاهرات التي حصلت بين تاريخي ٥ / ١ / ١٩٤٨ و ٣٠ / ١ / ١٩٤٨ وكيفية اطلاق النار على المتظاهرين وتعيين مسؤولين على ذلك :
٢. التحقيق عن صدور الاوامر بشأن اطلاق النار والجهة التي اصدرتها وكذلك التحقيق ايضا عما اذا كانت القوات التي صدرت لها تلك الاوامر قد اتخذت الحيطة الكافية في تنفيذها او تجاوزها حدودها.
٣. التثبت من عدد القتلى والجرحى خلال تلك التظاهرات وبسببها ..

الصدر مع علي جودة الايوبي

- الغاء معاهدة بورتسموث:

وتداول المجلس في اولى جلساته في موضوع معاهدة بروتسموث واطلع على ملاحقها ووجد المجلس ان هذه المعاهدة بعيدة عن تحقيق الاهداف التي من اجلها وقعت وهي بالضد من طموحات العراقيين وهي ليست اداة لتعزيز اواصر الصداقة بين العراق وبريطانيا ، لذا قرر المجلس عدم الموافقة عليها بما يتبعها من ملاحق وكتب متداولة بشأنها وقد عارض عمر نظمي وزير العدلية هذا القرار ، ولما وجد جميع اعضاء مجلس الوزراء موافقون على الغائها قدم استقالته من الوزارة لقد كان قرار الغاء المعاهدة قرارا جريئا فالغاؤها ليس بالمسألة السهلة لا سيما وان اكثر من وزارة مهدت لعقدها كما ان ظروف التوقيع عليها تطلبت تحركات واسعة على ارفع المستويات بين العراق وبريطانيا وهذا يتضح من ردة الفعل البريطانية فقد هاجمت الصحف البريطانية وزارة السيد محمد الصدر لاتخاذها قرار الالغاء ، فقد كتبت جريدة التايمس اللندنية مقالا مطولا جاء فيه: (وليس من شك ان اولئك الذين تولوا السلطة في بغداد بحاجة الى الوقت للتفكير في عواقب الحوادث الاخيرة ومن الحكمة ان لا يعمد الوزراء والمسؤولون الى التفكير فقط في وجوب تحسين حظ الشعب العراقي بل يحب ان يضعوا تسوية مرضية مع بريطانيا على مصالح العراق) .

حل المجلس النيابي

نفذت الوزارة المطلب الشعبي الثالث وذلك باصدار قرار ملكي بايقاف جلسات المجلس النيابي مدة خمسين يوما للوقوف على الرأي السديد ، وتوصلت الحكومة الى ان الرأي العام لا يرتاح الى هذا التاجيل، وان الصحف تطالب بحل المجلس واجراء انتخابات حرة وعدم تدخل الحكومة فيها وتزويرها حصلت على ارادة ملكية بحل المجلس ، ووعدت المواطنين باجراء انتخابات حرة ونزيهة وعدم التدخل فيها ..

تحقيق المطالب الوطنية الأخرى

لم تتوقف حكومة محمد الصدر عند حدود تلك الانجازات الكبيرة بل واصلت الطريق لانجاز مهامها الوطنية، فأعادت النظر في القرارات التي اتخذتها الحكومة المستقيلة فيما يتعلق بتعطيل الصحف وسوق اصحابها الى المحاكم واعتقال عدد من الطالبات والطلاب وبعض الشباب فيتحقق بذلك المطلب الرابع من مطالب الشعب الرئيسة وهي احترام الحريات الدستورية وافساح المجال للنشاط الحزبي فوافق مجلس الوزراء على السماح للصحف والمجلات المعطلة باستئناف عملها وعلى تسريح الموقوفين كافة وعلى رفع الرقابة المفروضة على المراسلات والاشخاص ، وعلى استئناف الدراسة في المدارس الحكومية والاهلية ، اما فيما يتعلق بمشكلة الغذاء فقد طلبت الحكومة من مجلس الطعام الدولي تمويل العراق بثلاثين الف طن من الحنطة واخذت تبحث عن مصادر تموينية اخرى.

تحقيق مطالب الشعب

وهكذا يكون محمد الصدر يكون قد حقق مطاليب الشعب كافة واتبع سياسة واضحة في سبيل تحقيقها وهي تجربة فريدة في تاريخ العراق المعاصر ، لان وزارته الوحيدة التي عملت من اجل تحقيق ما يريده ابناء الامة ونفذت رغباتهم بسرعة ... ان الاتجاه الذي سار عليه رئيس الوزراء لم يكن ينسجم مع واقع السياسة العراقية آنذاك ، الذي اريد له ان يخضع لنمط معين ثابت يضمن مصالح بريطانيا ويتجاهل ارادة الامة ، وعلى هذا فان سياسة الصدر كانت تمثل خروجا على هذا النمط ، مما قد يتسبب في ارباك اسس السياسة العراقية ويدخلها في واقع جديد لايريده البلاط الملكي وترفضه بريطانيا ، ويذهب الباحث سليم الحسني في كتابه رؤساء العراق ١٩٢٠ – ١٩٥٨ الى انه جرت محاولات خفية لاحراج السيد محمد الصدر اشترك فيها الانكليز والبلاط ورجالها والشخصيات السياسية المحترفة اضافة الى الفئات السياسية التي لاتريد لعالم دين نزيه ووطني مخلص ان يترأس الوزارة ويحظى بتأييد الامة وتجاوبها الواسع .. لقد واجه رئيس الوزراء ازمات مفتعلة متتالية ومدروسة بلاشك لم تتعرض لها وزارة من قبل من حيث اتساع جبهة الساعين لاحراجها. فخلال الاحتفال باربعينية ضحايا المعارضة الذين سقطوا برصاص الحكومة السابقة والذي تبنته حكومة الصدر ودعت اليه الوفود من مختلف مناطق العراق بالتنسيق مع الاحزاب خلال هذه الذكرى فقد حاول البعض ممن ذكرناهم اثارة الاضطرابات وفعلا نجحوا في اشعال فتنة بين الناس تسببت في صدامات فيما بينهم ، وقد شجبت الاحزاب السياسية هذه الفتنة واصدرت في السادس من اذار بيانا مشتركا دعت فيه المشاركين في اربعينية الشهداء ان يكفوا عن التظاهرات ويعودوا لاعمالهم واستنكرت الشعارات الاستفزازية التي يثيرها البعض لتأزيم الموقف.. وفي كتابه الوثائقي يثبت عبد الرزاق الحسني في تاريخ الوزارات العراقية الجزء السابع .. كل الاحداث التي اثيرت ضد الوزارة بعمل استفزازي اثاروا فيه خوف اصحاب المتاجر فاضطروا الى غلق متاجرهم لكن الحكومة اصدرت بيانا اوضحت فيه: ان ماحدث محاولة لاثارة القلق فعاد الهدوء الى الشارع لكن الاحراج الكبير الذي تعرض له وزارة السيد الصدر تمثل في الاستقالات الوزارية المتتالية، فقد تقدم اولا جميل المدفعي باستقالته من الوزارة بدعوى انه دخلها على نحو مؤقت وانه اخبر بذلك رئيسها حين كلفة بالاشتراك فيها، وقد استغل طلب المدفعي بالاستقالة وزير العدلية عمر نظمي الذي خالف قرار حل البرلمان فقدم استقالته ايضا وقبلت الاستقالتان في ٤ اذار وقد عالج رئيس الوزراء استقالة الوزيرين بتعديلات في وزاراته ملأ فيها المنصبين الشاغرين من خلال تبدلات وزارية داخلية. وفي نيسان قدم وزير الدفاع ارشد العمري استقالته ثم سحبها بعد ذلك وترك الوزير بلا وزارة محمد الحبيب مهامه وذهب الى مزارعه في الكوت، وطبيعيا قد تنعكس كل هذه التبدلات الوزارية على عملها ويظهرها على انها غير منسجمة وضعيفة امام الرأي العام .. حدث في تلك الايام ان تصاعدت احداث فلسطين واندلعت الحرب بين العرب والصهاينة فقررت الوزارة ارسال قوات عراقية الى فلسطين واعلان الاحكام العرفية في العراق في ١٤ ايار ١٩٤٨ ، وقد استغل البعض هذه الاحداث في اثارة الاضطرابات ايضا وكان الحدث الاخطر هو الانتخابات النيابية فحين شرعن الحكومة باجرائها حدثت اعمال عنف واغتيالات متعددة في العديد من المناطق الانتخابية وقد شجبت صحف المعارضة هذه الاعمال فجاء في جريدة لواء الاستقلال في عددها الصادر بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٤٨ (اتصل بعلمنا ان مبالغ جسيمة خصصت من بعض المصادر الاجنبية لصرفها في سبيل انجاح افراد عصابة العهد البائد في الانتخابات المقبلة لكي يصدق العالم تبجحات اذاعة لندن ومنشورات الدعاية البريطانية من ان عصابة بور تسموث تمثل اكثرية الشعب العراقي) .. لكن الذي أزم الموقف ان الموظفين الاداريين اخذوا يتدخلون في سير الانتخابات كما حصلت تجاوزات قانونية عديدة تتحكم في اراء الناس بشأن المرشحين ومارس بعض الموظفين ضغوطهم على الناخبين لانتخاب الاسماء التي رشحها البلاط، وقد طلب بعض الوزراء من رئيس الوزراء ان يعالج هذا الخلل للحفاظ على سلامة الانتخابات لكن يبدو انه لم يستطع ان يتخذ خطوة ذات شأن وكان يريد الاستقالة فور تشكيل المجلس وعليه فأنه لايحتاج الى برلمان يدعم وزارته لتبدأ استقالات جديدة من الوزراء المعترضين على المخالفات القانونية التي حدثت في مراكز الانتخابات ومنهم وزير التموين محمد مهدي كبة الذي قدم استقالته في ٧ حزيران ١٩٤٨ ووزير الشؤون الاجتماعية داود الحيدري الذي رفضت استقالته ... في ١٥ حزيران انتهت الانتخابات وشعر رئيس الوزراء انه انهى مهماته التي ارادها الشعب في قائمة المطالب التي اعلنتها الاحزاب السياسية قبيل حكمه فقدم استقالته في ١٦ حزيران ١٩٤٨ اي في اليوم التالي لانتهاء الانتخابات النيابية وبهذا يكون السيد الصدر قد حقق جميع الالتزامات التي اخذها على عاتقه عند تشكيل وزارته التي لم يدم عمرها اكثر من ستة اشهر، فترك الوزارة وعاد مرة اخرى الى مجلس الاعيان وظل عفيفا نزيها حكيما في قراراته دوؤبا في علمه حتى وفاته في ٣ نيسان العام ١٩٥٦.

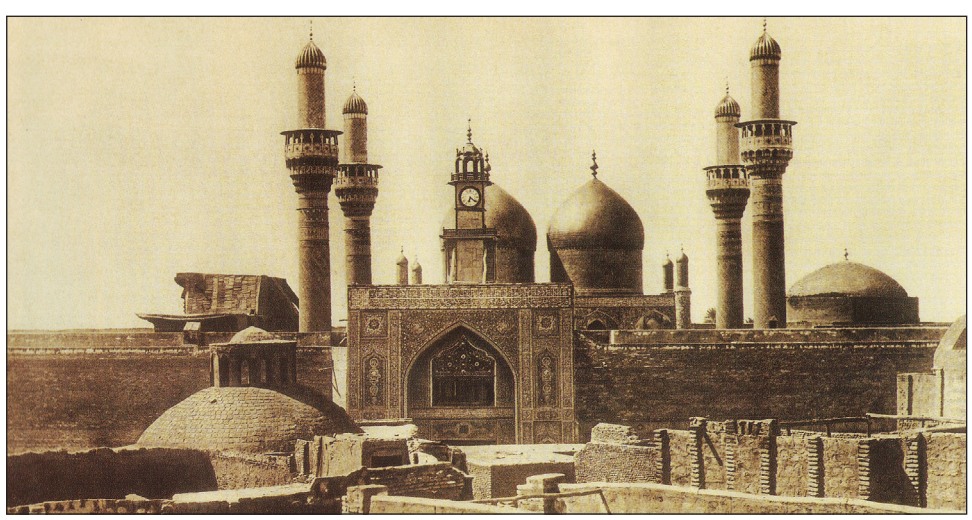
الكاظمية حيث ولد السيد محمد الصدر

العراقيون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

كامل الجادرجي ووزارة الصدر

استقبل الاستاذ كامل الجادرجي زعيم الحركة الديمقراطية وزارة السيد محمد الصدر التي تألفت عقب الانتصار الوطني في وثبة كانون الثاني 1948 بتفاؤل نسبي، فكتب في جريدة الحزب الوطني الديمقراطي (صوت الاهالي) مقالا افتتاحياً شهرياً بعنوان(واجبات الوزارة الحاضرة) يوم 10 شباط 1948، نود هنا ان ننشر نصه:

كامل الجادرجي

محمد الصدر

لاشك في ان الظروف التي انجلى عنه الوضع بسقوط وزارة صالح جبر وقيام هذه الوزارة ظرف دقيق غاية في الدقة يختلف عن ظروف تأليف الوزارات السابقة فقد نادى الشعب اثناء مظاهرته الكبرى بمطاليب معينة سواء مايتعلق منها بالاحداث الاخيرة او بحقوقه الاساسية المهضومة وهي مطاليب انية لايمكن لايمكن ان يحيد عنها قيد شعرة بعد ان قدم تلك التضحيات الغالية من اجل تحقيقها وقد عبر بيان الاحزاب المشترك الذي صدر قبل تاليف الوزارة الجديدة عن هذه المطاليب اصدق تعبير وهي:

١- ابطال معاهدة بورتسموث الجائرةواعلان ذلك دون ابطاء

٢- اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه (وليس القصد هنا البحث عنهم فقط ، وانما معاقبتهم).

٣- حل المجلس النيابي القائم ، واجراء انتخابات حرة .

٤- احترام الحريات الدستورية .

٥- افساح المجال للنشاط الحزبي .

٦- حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته

فعلى الوزارة الجديدةان تبادر فورا الى تحقيق تلك المطاليب دون ابطاء .

والحق ان الشعب قد ارتاح لما جاء في بيان رئيس الوزراء فيما يخص معاهدة بورتسموث كل الارتياح اذ جاء مطمئنا لامانيه الوطنية باعلانه ابطال تلك المعاهدة ولكن هناك مطاليب بقي مسكوتا عنها بالمرة كقضية المجلس النيابي فعدم الاشارة الى قضية المجلس في بيان رئيس الوزراء بعد ان فوجيء الناس بصدور الملكية بتأجيله مما اقلق الرأي العام الذي كان يأمل من الوزارة الحاضرة حل هذا المجلس فالشعب لايرتضي مطلقاً ان يلتئم هذا المجلس مرة اخرى وهو الذي كان رمزاً لطغيان صالح جبر ورمزاً لابرام المشاريع الاستعمارية بل رمزاً للمجالس النيابية المزيفة التي سبقته تلك المجالس التي كانت اساس فساد ماكنة الدولة ومصدر كل بلاء حل بالعراق فالتراخي والتماهل في هذه القضية الحيوية واتباع سياسة القاء الحبل على الغارب في هذا الظرف الدقيق مايجعل الشعب في قلق لايأمن معه على مستقبله ومصير قضيته الوطنية .

ولذلك يجب على الوزارة الحاضرة ان تبادر الى حل هذا المجلس وتمهد لاجراء انتخابات حرة لمجلس جديد يمثل الامة تمثيلاص حقيقياً لتنبثق منه حكومة تحقق لاجراء رغبات الشعب ومن واجب الوزارة الحاضرة ان تتشدد في التمسك بقضية العراق الوطنية بعد ان اقدمت على رفض معاهدة بورتسموث فلا تسمح لنفسها ان تنجر وراء خطط ان اقدمت بريطانيا وتهديدها ووعيدها للعراق بعد رفض هذه الوزارة فعلى الوزارة الحاضرة ان تحتاط لكل ذلك وان تتخذ مايلزم للمحافظة على حقوق البلاد في سيادتها الوطنية وان لاتسمح لنفسها الدخول في اية مفاوضة لعقد معاهدة جديدة قد لاتختلف عن معاهدة بورتسموث الا اختلافا شكليا انما يجب عليها ان تطمئن الشعب بانه لم تعقد اي معاهدة تتضمن شيئاً من معاهدة بورتسموث من مشاريع مضرة للعراق كل الضرر اذ ان كل مفاوضة حول تثبيت العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب ان تكون من قبل هيئة تمثل الشعب بأسره وعلى اسس يبدي الشعب رايه فيها .

ومن واجب الوزارة الحاضرة ان تكون على حذر تام من الدسائس التي تحاك ليلا ونهارا وفي الخفاء والعلن للرجوع بالعراق الى الوراء الى معاهدة بورتسموث .

ومن واجب الوزارة الحاضرة ان تبادر حالاً الى معاقبة المسؤولين عن الحوادث الدامية ويظهر من تشكيل اللجنة التي تالفت للتحقيق في هذه الحوادث انها سوف لاتقوم الابتحقيقات شكلية قد لاتؤدي الى الغاية المطلوبة وهي انزال العقاب الصارم في المسؤولين الرئيسيين فيجب اذن ان تشترك في هذه اللجنة هيئات شعبية وان تشترك وان تستمع اللجنة الى شهادات الذين شهدوا هذه الوقائع وان تزود الراي العام بالمعلومات الوافية عن تحقيقاتها فيكون الشعب مطمئناً من ان هذه التحقيقات ستسفر عن نتيجة ايجابية والحقيقة ان الشعب لايمكنه ان يطمئن في الوقت الذي يرى فيه المسؤولين مباشرة عن اطلاق النار على الناس العزل وهم باقون في مناصبهم يسرحون

ويمرحون وفي الوقت الذ يرى فيه اولئك الناس الذين اصدروا الاوامر باطلاق النار لايزالون احرارا بل اكثر من احرار بعضهم دائب على حبك الدسائس والبعض الاخر مكب ليلاً ونهاراً على الموائد الخضراء يلهو غير مكترث بما اقترفت يداه من اثام فعلى الحكومة ان تتخذ الاجراءات القانونية لتأمين سوقهم الى القضاء دون ان تدع لهم المجال للاختفاء داخل العراق او الهروب الى خارجه.

وهناك مسألة جمع التبرعات لعوائل الشهداء المفجوعة فيجب القيام بذلك باسرع وقت وبنطاق واسع وهذا مايترتب على الحكومة والمنظمات الشعبية معاً فهذه العوائل التي حرمت من معيلها ومعقد امالها الى الابد ينبغي العناية بامرها وعدم السماح بتركها فريسة لغوائل الجوع والفقر وهناك قضية اقامة نصب تذكاري للشهداء الابرار يعبر عن تقدير الامة لتضحياتهم الغالية فيجب على الحكومة الحاضرة ان تساهم في وضع تصميم هذا النصب التذكاري وان تهيأ له المحل المتناسب مع قيمة هذه الذكرى الخالدة والملاحظ ان بيان رئيس الوزراء جاء خلوا من قضية فسح المجال للنشاط الحزبي مع انها قضية حيوية جداً والامر يتطلب من الحكومة وعداً صريحا بتحقيقها فالاحزاب التي عانت ماعانته حتى الان من جمود بسبب حرمانها من فتح الفروع والتضييق على حرياتها في عقد الاجتماعات ومنعها من مزاولة سائر حقوقها السياسية يجب ان ترفع عنها جميع القيود التي فرضتها عليها الوزارت السابقة لتستطيع اداء واجبها الوطني على اكمل وجه ولاسيما في هذا اللظرف الدقيق الذي يحتاج فيه الى التنظيم السياسي اشد الحاجة وطبيعي ان ضمان حرية العمل للاحزاب يستلزم في الوقت ذاته تأمين حرية الصحافة ورفع كابوس التعطيل الكيفي والتعطيل القضائي الشكلي عن الصحف الحرة سواء الحزبية منها او غير الحزبية لمجرد انها تبدي رأيا في موضوع معين يخالف رأي الفئة الحاكمة .

والواقع ان الوزارة الحاضرة قد اظهرت عقيب تأليفها شيئا من التسامح فيما يخص حرية النشر فيجب ان يكون التسامح مستنداً الى حقوق الشعب الاساسية من جهة والى عقيدة المسؤولين بعدم جواز التطاول على تلك الحقوق من جهة اخلرى لا ان يكون تسامحا طارئا املته الظروف الحاضرة لايلبث ان يزول اذا اشتدت الصحافة الحرة في معارضتها للوزارة القائمة ان بدر منها مايستوجب المعارضة والانتقاد وقد اثبتت التجارب ان كل وزارة تالفت في العراق عقيب استياء وتذمر عم البلاد قد اباحت شيئا من الحرية للصحف لمدة مؤقته مالبثت ان زالت من جديد فعادت الرقابة الشديدة على الصحف وكان السبب الحقيقي لذلك كون المسؤولين الجدد لايعتبرون الحريات الدستورية على الصحف حقا من حقوق الشعب ولان الدائرة ذات العلاقة بالمطبوعات نظمت على شكل لايمكن ان تكون معه الا وسيلة لخنق الصحافة فما لم تعتقد هذه الوزارة اعتقاداً جازما بأن حرية الراي حق اساسي من حقوق الشعب وان الاصرار على سلب هذا الحق هو من جملة العوامل التي ادت الى الانفجار وما لم تقم الوزارة الحاضرة بتطهير هذا الجهاز الذي اعد لخنق الصحافة الحرة لا لتسهيل مهمتها فسوف تعود الحالة بعد مدة وجيزة الى ماكانت عليه وتعود العوامل والاسباب تتجمع للانفجار مرة اخرى .

وفي الوقت ذاته يجب ان تعير الوزارة الحاضرة مشكلة توفير الخبز للشعب ومكافحة الغلاء قسطاً روافرا من عنياتها واهتمامها بعد ان تفاقمت هذه المشكلة الى الحد الذي اصبح فيه الشعب يتضور جوعا ومما لاشك فيه ان كل معالجة لا تكون ناجحة مالم تتخذ التدابير الفعالة لإزالة نفوذ المهربين والمحتكرين الذين ازداد نفوذهم في دواوين الحكومة في عهد صالح جبر .

هذه هي مطاليب الشعب الانية الملحة التي لايجوز ان يكون ثمة ابطاء في تنفيذها في عهد هذه الوزارة كي تؤدي الحركة المباركة التي قام بها الشعب الى تتناسب مع قيمتها ومع من قدم فيها من تضحيات .

عن كتاب صوت الاهالي والذي ضم مقالات كامل الجادرجي السياسي الراحل

هناك مسألة جمع التبرعات لعوائل الشهداء المفجوعة فيجب القيام بذلك باسرع وقت وبنطاق واسع وهذا مايترتب على الحكومة والمنظمات الشعبية معاً فهذه العوائل التي حرمت من معيلها ومعقد امالها الى الابد ينبغي العناية بامرها وعدم السماح بتركها فريسة لغوائل الجوع والفقر وهناك قضية اقامة نصب تذكاري للشهداء الابرار يعبر عن تقدير الامة لتضحياتهم الغالية فيجب على الحكومة الحاضرة ان تساهم في وضع تصميم هذا النصب التذكاري وان تهيأ له المحل المتناسب مع قيمة هذه الذكرى الخالدة

وجوه عراقية عبر التاريخ

السيد محمد الصدر

اسمه محمد، واسم ابيه السيد حسن الصدر، من سكان الكاظمية، ومن المشتغلين بالعلوم الدينية والفقهية الجعفرية.

لقد كان حسن الصدر ذا مكانة علمة مرموقة بصفته من المحدثين والفقهاء الجعفريين، وعائلة الصدر التي يرأسها كانت كثيرة الافراد، جلهم يشتغل بالعلم الديني، غير ان السيد محمد لم ينكب على تحصيل هذا العلم باشتياق فاكتفى بالاطلاع، وزهد في التضلع.

ولما كان السيد محمد في العقد الثال من العمر كانت احداث العراق في قمة اندفاعها، فاشترك فيها وابرز من النشاط في توسيع نطاقها ما كان يعتبر في نظر الناس من اجل الخدمات. خصوصا وهو يتمتع بمركز ديني يستمد قوته من شهرة ابيه وسلطته في الاوساط العلمية في الكاظمية.

واول شيء قام به بذل الجهود لتنسيق القوى ما بين الطائفتين السنية والجعفرية، وازالة كل ما كان يعكر صفاء الاخاء ما بينهما، فكانت لتلك الجهود نتائج باهرة ادت الى انشاء جبهة وطنية قوية تخشاها السلطات الحاكمة.

فسعى بالاتفاق مع جميع العناصر السنية والجعفرية الى تكتيل القوى وتنظيم الاجتماعات تحت ستار الدين او الشعائر الدينية، فاقيمت حفلات المولد النبوي، والتعازي الحسينية، بالتناوب في كل من بغداد والكاظمية على التوالي..

حتى انه كان يأتي من الكاظمية متوجها الى دار الويدي ومعه عدد كبير من المواكبين وفي ايديهم الشموع وهم يصدحون بكلمة (لا اله الا الله)، حتى يكتمل الجمع في دار السويدي وتلقى الخطب وتتخذ المقررات. وعندما تسأل السلطة عن مغزى هذا الاجتماع، يقال لها ان ذلك احتفال ديني جرى وفق التقاليد المعروفة.

ولما اشتد غضب السلطات الحاكمة على المناوئين لبطشها، كان السيد محمد من اول اهداف نقمتها، فقررت القاء القبض عليه ومهاجمة داره في الكاظمية، غير ان تلاصق البيوت، ووجود الاتصال ما بين هذه البيوت المتجاورة قد انقذه من يد السلطة، فهرب واختفى مدة ثم ذهب مع يوسف السويدي الى عشيرة "المشاهدة" قرب الكاظمية فاواهما شيخها حمد الظاهر مدة. وعندما احست السلطة بوجودهما هناك بدأت تهدد العشيرة وشيخها لتجبرها على تسليم الفارين. وعلى هذا سافر السيد محمد الى جهة ديالى، ويوسف السويدي الى كربلاء.

وقد بقي يوجه جهود المحاربين من جهة ديالى حتى اواخر ايام تفكك اوصال الثورة. وبعد ذلك سافر الى جهة الفرات ومن هناك الى الشامية.

لقد كان وجوده في جبهة ديالى مفيدا جدا، حيث استطاع ان يلم شعب المجاهدين، ويوجه قواهم نحو العدو، ويخلق خطا ناريا كبد العدو انواع التضحيات والاضرار. وفوق ذلك كان حصيفا في اعماله، دقيقا في تفكيره، لتدبير امور الثورة واعمالها. اما بعده عن التهور في التفكير والعمل فكان مشهوراً بين زملائه.

ولما اصبحت الثورة بعيدة عن النجاح الذي كان يتوقعه لها الثوار ترك البلاد ممتطيا هجينه، برفقة يوسف السويدي قاصدا حلب، حيث حلا على الرحب والسعة تتلاقفهما الايدي بالتجلة والاحترام.

ولما وصل الامير فيصل الى السويس قاصدا البصرة وطلب منه الالتحاق به فالتحق به ووصل العراق. ومنذ ذلك التاريخ اصبح السيد محمد الصدر موضع الاحترام والتقدير ما بين مواطنيه ولدى الحكومة، وخصوصا لدى الملك فيصل نفسه.

ولما انشيء البرلمان والف مجلس الاعيان، جرى تعيينه فيه، وبقي عضوا فيه حتى توفي رئيسه يوسف السويدي، فانتخب رئيسا للمجلس، واستمر انتخابه لمدة طويلة جاوزت الخمس عشرة سنة.

وفي شباط سنة ١٩٤٨ عندما عقدت معاهدة التحالف البريطانية العراقية في بورتسموث لتقوم مقام المعاهدة القديمة المعقودة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠، وقامت المعارضات المختلفة لابرامها، واستقالت وزارة صالح جبر، كلف السيد محمد الصدر بتأليف وزارة مختلطة تجمع الكثير من شتات السياسيين بقصد تسكين الحالة المتوترة التي اثارت اوارها الحركات الشيوعية في العراق، واستقطبت حولها الكثير من العناصر الموتورة التي تستهدف اسقاط الحكومة اكثر من ان تقدر ما في المعاهدة من حيف وضرر.

ولما نضجت الطبخة، وصار من المعلوم رفض المعاهدة، حصل لي بعض الاتصال بالشخصيات القائلة بالرفض ومنها رئيس المجلس النيابي، ورئيس الوزراء، فوجدتهما لم يطلعا بعد على المعاهدة العتيدة، ولم يقرأها، ولكنهما يذهبان مذهب الرفض، فاوصيتهما بدراستها والاحاطة بها قبل الاقدام على رفضها، لكنهما اجاباني بان الرأي العام لايريدها فلا حاجة بهما لمطالعتها وسوف يقبرانها وهي في مهدها.

وقد فاتهما ان التحريك ضدها شيوعي لا يهتم بنفعها او بضررها، بل يهتم بالتخريب بسببها فقط. ورئيس الوزراء بطبيعة الحال كان السيد الصدر. فقررت الحكومة رفض المعاهدة وانتهت مهمة رئيسها وفي انتخاب رئاسة الاعيان السنوية انتخب السيد محمد الصدر رئيسا لاعيان. ولما ابتلي بمرض عضال اقعده عن النشاط وحتى عن العمل، استبدل به للرئاسة جميل المدفعي، فبقي هو عضوا حتى آخر عمره، وكان يتراءى للناظر الى قيافة السيد محمد الصدر وشكله، انه عريق في الرجعية والتزمت الديني، ومتمسك اشد التمسك بالتقاليد الموروثة، مع انه كان بعيدا كل البعد عن ذلك كله في تفكره وروحه ومشربه. لقد كان له في الواقع وجه عريض، ولحية كثة عريضة طويلة، وعمامة سوداء، وعباءة فضفاضة، فوق جبة، وهندام بجملته وقور ومسرف في التحفظ والاتزان، حتى اذا نظرت اليه لاول وهلة استغربت شكله وقلت له كما قال عنه المستر وندل ويلكي انه ممثل الهة بابل وآشور، ولكن خلقه كان دمثا، يحب المرونة والنكتة والنوادر والقصص والاخبار، فلا يختلف في تفكيره عن اي انسان معاصر له، لم يظهر بمظهره وشكله.

فالسيد محمد الصدر في جملته ومحتواه كان رجلا عظيما، واستخدم مواهبه فيما ينفع البلاد، فافاد واستفاد، وترك وراءه ميراثا ضخما من الاعمال الحميدة والصيت الحسن.

عن كتاب وجوه عراقية عبر التاريخ لتوفيق السويدي

عراقيون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

ذكرى وزارة السيد محمد الصدر ورئاسته للمحكمة العليا

* طارق حرب
خبير عراقي

تولى السيد محمد الصدر في ١٩٤٨/١/٢٩ تشكيل الوزارة الصدرية الاولى واليتيمة في العهد الملكي بعد استقالة وزارة صالح جبر اذ عهد الامير عبد الاله للسيد الصدر بتشكيل الوزارة

وكانت تضم جميل المدفعي للداخلية وحمدي الباچه چي للخارجية وارشد العمري للدفاع وعمر نظمي للعدل ومصطفى العمري للاقتصاد ومحمد رضا الشبيبي للتربية ومحمد مهدي كبه للتموين وصادق البصام للمالية ونجيب الراوي للشؤون الاجتماعية ونصرت الفارسي وزيرا بلا وزارة (وزير دولة) وكذلك الوزراء بلا وزارة داود الحيدري ومحمد الحبيب الامير وقد رفض السيد محمد الصدر تشكيل الوزارة بادئ الامر لكن تحرك عدد من السياسيين ورؤوساء الاحزاب وللظروف التي تحيط بالعراق بسبب معاهدة (بورتسموث) دعته الى قبول الوزارة. واذا كان التاريخ يذكر السيد الصدر بمرجعيته الدينية ونضاله الوطني ومشاركته ثوار قضاء الخالص في ديالى ونفيه الاداري خارج العراق سنة ١٩٢٢ وعضويته مجلس الاعيان المجلس الثاني للسلطة التشريعية في العهد الملكي من تاريخ افتتاحه في ١٦ تموز ١٩٢٥ حتى وفاته سنة ١٩٥٦ ورئاسته هذا المجلس لعدة دورات وقراراته عند رئاسة الوزارة في الغاء المعاهدة واطلاق الحريات الدستورية والافراج عن الصحف المغلقة واطلاق سراح الموقوفين وحله لمجلس النواب واجراء انتخابات جديدة وسوى ذلك من المناقب والفضائل والشمائل . فإن ما لا يعرف عن تاريخ هذه الشخصية هو رئاسته للمحكمة العليا التي كانت تشكل عندما يتم الاحتجاج اليها وليست محكمة دائمة كالمحكمة الاتحادية العليا الحالية في الوقت الحاضر طبقا للدستور الملكي الذي قرر ذلك وليس كما ورد في دستور ٢٠٠٥ النافذ حيث ان المحكمة العليا محكمة دائمة.وقد عقدت المحكمة العليا الملكية للنظر في ستة قضايا برئاسة السيد محمد الصدر طيلة العهد الملكي من ١٩٢٠ لغاية ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث انهار النظام الملكي بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وهذه القضايا هي قضية مخصصات عضو مجلس الاعيان المتوفي اثناء دورة الانعقاد البرلمانية في سنة ١٩٣١ ومخصصات عضو مجلس الامة وهو السلطة التشريعية المشكلة من مجلس النواب ومجلس الاعيان سنة ١٩٣٢ ومخالفة قانون منع الدعايات المضرة للدستور وهل يدخل مصطلح رئيس الوزراء ضمن مصطلح الوزير سنة ١٩٣٩ وحقوق الملك خلال فترة عدم وجود ملك ووجود وصي للعرش بدله في ١٩٤١/١٢/٢٤ وامكانية انتقال ولاية العهد الى الاناث واحداث منصب نائب وزير في ١٩٤١/١٢/٢٥ وتفسير بعض مواد الدستور في ١٩٤٣/٢/٢٣ وتفسير المادة ٥٥ من الدستور الملكي في ١٩٤٢/٢/٢٤ وفي قرار هذه القضية كان رئيس المحكمة السيد محمد الصدر وعضو مجلس الاعيان عبد المحسن شلاش من المخالفين لقرار المحكمة وكذلك خالف السيد محمد الصدر في القضية الخاصة بمخصصات عضو مجلس الامة حيث صدرت القرارات بالاكثرية. وفيما يلي شيء عن قرار المحكمة العليا الصادر سنة ١٩٣٩ حيث كان القرار نحو ما تم نشره في الجريدة الرسمية جريدة الوقائع العراقية بعددها ١٧٣٩ في ١٩٣٩/٩/١٨ حيث نص القرار على ما يلي : تشكلت المحكمة العليا بموجب الارادة الملكية (المرسوم) المرقمة ٤٦٧ لسنة ١٩٣٩ تحت رئاسة سماحة السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان وعضوية (اعضاء مجلس الاعيان) كل من السادة جلال بابان وصالح باش اعيان وعبد المحسن شلاش وياسين الحضيري والقضاة السادة نوري القاض وصالح الباچه چي وانطوان شماس وعبد العزيز المطير من كبار الحكام (القضاة) ثم تليت الارادة الملكية وكذلك تليت المذكرة المرفقة بكتاب رئاسة الوزراء ٤٨٨٨ في ١٩٣٩/٩/٤ وقبل الدخول في المذاكرة في المواضيع المعروضة عليها جرى التحقيق في صحة عضوية الحكام وفي توفر الشروط الدستورية والقانونية فيهم وبعد التأكد من صحة ذلك شرع في المذاكرة وقد عقدت المحكمة ثلاث جلسات وقررت ما يأتي : هل ان قانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ يتنافى مع احكام القانون الاساسي (الدستور) وقررت : عند ملاحظة القانون المشار اليه بأن المادة الرابعة قد اناطت بمجلس الوزراء حق منع اي شخص من الاقامة في مكان او اماكن معينة داخل العراق وجعل الشخص تحت مراقبة الشرطة .. وحيث ان ذلك يدخل ضمن سلطة القضاء وجدت اكثرية المحكمة ان هذه المادة قد خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناطة بحكم الدستور بالسلطة القضائية لذا ترى اكثرية المحكمة ان ذلك يخالف الدستور وقد خالف العضو جلال بابان هذا القرار لانه اعتبر ما يصدر عن مجلس الوزراء ليست حكما قضائيا وبالنسبة لحكم المحكمة بالنسبة لاعتبار رئيس الوزراء احد الوزراء لاغراض تحديد عدد الوزراء فإنه كان محل مخالفة من رئيس المحكمة السيد محمد الصدر والعضو جلال بابان ان رئيس الوزراء يعتبر من الوزراء في تحديد عدد الوزراء الذين حددهم الدستور.

وختاما عندما توفي السيد محمد الصدر قال فيه الشيخ سليمان الظاهر:

نور النبوة من جبينك يصعد ×× ان لم تكن طه فانت محمد

وقال الشيخ رضا ال ياسين فيه :

قدم الزعيم فحيي موكبه ×× حيث الرجاء يسير والأمل

وقال جميل احمد الكاظمي :

يا حامليه رودا تحت محمله ×× على الرؤوس فقد حملتم البطلا

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه من قلب عراقي وعقل وطني.

الصدر ويبدو في الصورة من اليسار محمد فاضل الجمالي، سيد عبد المهدي المنتفكي، عبد العزيز القصاب، كاظم بك الصلح وزير لبنان المفوض في العراق

عراقيون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

وزارة السيد محمد الصدر 1948

د. جعفر عباس حميدي

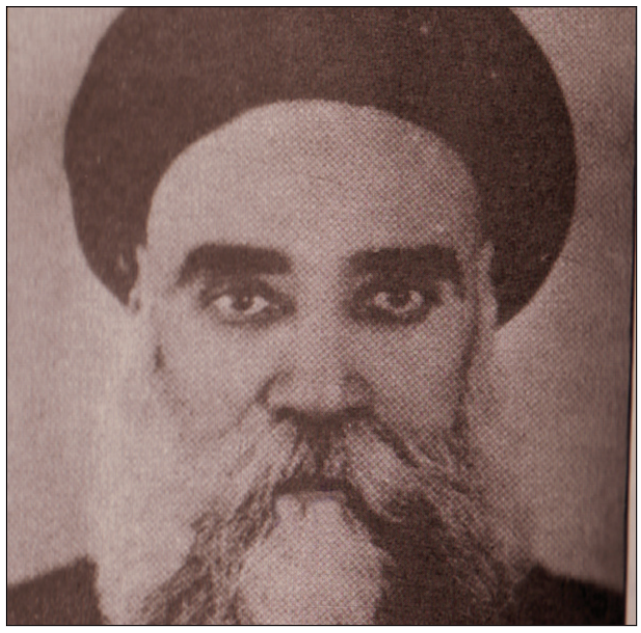

صالح جبر

عبد الاله

رضا الشبيبي

سياسته العامة:

اعقب إستقالة وزارة صالح جبر سلسلة من الاتصالات لتشكيل الوزارة الجديدة، فاقترح الوصي في بداية الامر على محمد الصدر تشكيل الوزارة. إلا انه رفض ذلك. والظاهر انه كان يخشى عدم التمكن من اعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية، فعهد الوصي الى ارشد العمري بتأليف الوزارة، ولكن الاحزاب السياسية العلنية، التي عرفت في شخصية ارشد العمري العنف ومقاومة الحريات الديمقراطية، عقدت اجتماعا فيما بينها وقررت العمل على احباط محاولة ارشد لتأليف الوزارة، واصدرت بيانا تضمن المطاليب الاتية:

١- ابطال معاهدة بورتسموث الجائرة، واعلان ذلك دون ابطاء.

٢- اجراء التحقيق الدقيق في اطلاق النار ضد ابناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه.

٣-حل المجلس النيابي القائم واجراء انتخابات جديدة حرة.

٤- احترام الحريات الدستورية.

٥- افساح المجال للنشاط الحزبي.

٦- حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته.

كما اسرع ممثلو الاحزاب السياسية العلنية الثلاثة (الوطني الديمقراطي، الاستقلال ، الاحرار) الى الاجتماع في دار جعفر حمندي لتدارس الوضع ، وحضر هذا الاجتماع كامل الجادرجي، عن الحزب الوطني الديمقراطي، ومحمد مهدي كبه، عن حزب الاستقلال وعلي ممتاز، عن حزب الاحرار، وكل من :محمد رضا الشبيبي ونصرت الفارسي وجعفر حمندي، عن الجبهة الدستورية البرلمانية. واتفق المجتمعون على ضرورة اقناع محمد الصدر بقبول تأليف الوزارة، وعلى هذا الاساس اتصلوا بعبد العزيز القصاب، رئيس للمجلس النيابي، الذي كان وسيطا بين القصر ومحمد الصدر وابلغوه بأن الاحزاب لا توافق على وزارة يؤلفها ارشد العمري بل يؤيدون وزارة يؤلفها الصدر فاذا رفض فجميل المدفعي او عبد العزيز القصاب او نصرت الفارسي، كما عرضوا عليه مطاليب الاحزاب. ويبدوا ان الصدر وافق على التكاليف بعد ان عزز موقفه بموافقة الاحزاب السياسية، ويقال انه اشترط لتاليف الوزارة رفض معاهدة بورتسموث، وحل المجلس النيابي، وتأجيل تعديل المعاهدة، واطلاق حرية الصحافة وإن يكون له اختيار الوقت المناسب لاستقالته من الحكم.

ضمت وزارة الصدر (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨) كلا من: جميل المدفعي للداخلية، حمدي الباجه جي للخارجية، ارشد العمري للدفاع، عمر نظمي للعدلية، مصطفى العمري للاقتصاد، محمد رضا الشبيبي للمعارف، نجيب الراوي للشؤون الاجتماعية، صادق البصام للعالية، محمد مهدي كبه للتموين، وجلال بابان للمواصلات والاشغال، بالاضافة الى ثلاثة وزراء بلا وزارة هم نصرت الفارسي وداود الحيدري ومحمد الحبيب. واشترك في الوزارة حزب سياسي واحد هو الاستقلال ولم يشترك فيها الوطني الديمقراطي والاحرار بالرغم من دعوة الاخير الى الاشتراك في الوزارة إذ كان رئيسه سعد صالح غير مطمئن الى تنفيذ مطاليب الاحزاب. وفي اثناء حفلة الاستيزار حاول الوصي تقوية موقفه بتقديم ورقة باستقالته من منصب الوصاية مما ادى الى الالحاح الشديد عليه بالبقاء وبانه "سيد البلاد" وهذا ما كان يريده فسحب الاستقالة.

قوبلت الوزارة الجديدة بترحاب من قبل الاحزاب السياسية، فادلى كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، بتصريح قال فيه "اننا نحترم كل الاحترام شخصية الرئيس ونعتز بماضيه ونعتقد انه كان انسب شخصية يمكن ان تتولى رئاسة الوزارة في هذه الظروف العصيبة". وادلى سعد صالح رئيس حزب الاحرار، بتصريح قال فيه: "اما بشأن الرئيس فهو في نظري شخصية لها ماضي طيب، وهي مناسبة لتأليف وزارة في الوقت الحاضر، بالنظر لما لها من ماض مجيد، ولكننا لايمكن ان نبدي رأيا قاطعا في الوزارة الحاضرة ما لم تبدأ في تحقيق المطالب التي تضمنها البيان المشترك الموقع من الاحزاب الثلاثة" وحضر مراسيم استيزار الوزارة الجديدة جماهير غفيرة من الشعب وهي تطالب بالغاء المعاهدة ومحاكمة صالح جبر واعوانه. واثنت جريدة (نيويورك تايمس) على الصدر ووصفته بانه احد قادة ثورة العشرين، وتطرقت في وصفها رئيس الوزراء بانه "معاد لبريطانيا".

كان اول عمل قامت به الوزارة رفض معاهدة بورتسموث فقد اجتماع مجلس الوزراء لعدة مرات لدراسة المعاهدة، واتفق الجميع على رفضها عدا عمر نظمي وزير العدلية الذي عارض بحجة ان هذه القضية من القضايا الدولية الخطيرة التي تترتب عليها نتائج وخيمة. وقوبل رفض المعاهدة بارتياح من قبل الاوساط الوطنية عبرت عنه الصحف الوطنية والحزبية. كما اتخذت الوزارة قراراً بتأليف لجنة للقيام بالتحقيق عن حوادث كانون، وتعطيل مجلس الامة لمدة خمسين يوماً والسماح باصدار الصحف المعطلة. وفي (٤ شباط) اعلن الصدر ان وزارته قامت بما يلي:

١- رفض معاهدة بورتسموث.

٢- تأليف لجنة للقيام بالتحقيق عن حوادث المظاهرات الوطنية.

٣- اطلاق الحريات الدستورية، ومنها الافراج عن الصحف المعطلة واخلاء سبيل الموقوفين.

٤- السعي لتوفير الغذاء والكساء للشعب واستيراد ما تحتاج اليه البلاد.

٥- العناية والاهتمام بالقضية الفلسطينية.

٦- ستعمل الوزارة على معالجة المشاكل الاخرى التي تفتقر البلاد الى معالجتها.

قامت وزارة الصدر بحل المجلس النيابي في (٢٢ شباط) وقد عارض عمر نظمي حل المجلس النيابي كما سبق ان عارض رفض معاهدة بورتسموث ولهذا قدم استقالته. واستقال جميل المدفعي وزير الداخلية، فعدلت الوزارة لاول مرة في (٤ اذار) بتعيين نصرت الفارسي الوزير بلا وزارة وزيرا للداخلية ونجيب الراوي وزير الشؤون الاجتماعية، وزيرا للعدلية، وداود الحيدري الوزير بلا وزارة، وزيرا للشؤون الاجتماعية، وعند وفاة وزير الخارجية حمدي الباجه جي عدلت الوزارة ثانية في (٣٠ اذار) بتعيين نصرت الفارسي وزيرا للخارجية واسندت وزارة الداخلية وكالة الى مصطفى العمري.

من كتابه (التطورات السياسية في العراق)

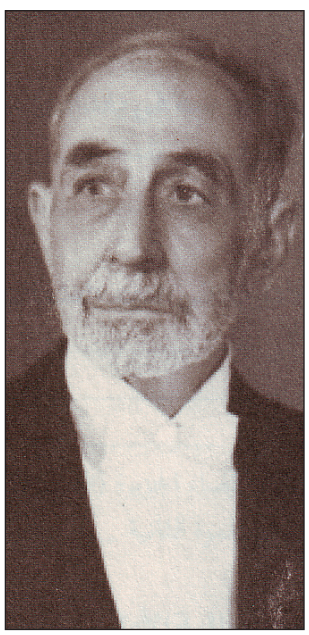

عبد العزيز القصاب

جميل المدفعي

ارشد العمري

الرقيب
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

السيد الصدر يلقي خطاب تتويج الملك فيصل الثاني عام 1953

عراقيون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

مراقبون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

السيد الصدر في حفل استقبال الشاعر الهندي طاغور

لقاء بالسيد محمد الصدر رئيس الوزراء

محمد مهدي الشيرازي

اتفقنا مع عدد من الأصدقاء فيهم السيد محمد علي الطباطبائي . وهو من رجال ثورة العشرين . والسيد محمد علي الصدر، أن نقوم بزيارة للسيد محمد الصدر الذي كان رئيساً للوزراء وتقلّد أيضاً مناصب عديدة أخرى منها وزارة المعارف ورئاسة مجلس الأعيان.

قررنا أن نذهب إليه، لنتحدث معه حول أوضاع العراق، وكان قرارنا أن نلتقي به في المنزل وليس في المكتب، حتى تكون لنا الحرية الكافية في تداول مجمل القضايا الحساسة.

وكان أول ما أثار استغرابنا هو بيته المتواضع الذي يقع في إحدى الأزقة، ذلك البيت الذي لم نستطع أن نميزه إلاّ بوجود أحد الشرطة على الباب.

وهكذا المسؤولون في النظام شبه الديمقراطي، فهم يختارون لأنفسهم الوسائل المتواضعة للحياة، لأنهم في حالة تنافس، على العكس من ذلك الحكومات المستبدة التي لا تعير أهمية للرأي العام.

دخلنا البيت المتواضع للسيد الصدر، واستقبلنا بالترحيب، وجلسنا نتحدث سوية عمّا يجري في العراق.

قلت للسيد الصدر: لماذا لا تعطون الحريات الحقيقية للناس؟

لماذا لا تسمحون للأحزاب الواقعية أن تنشط وتعمل في العراق؟ فهناك خطر يهددكم إن آجلاً أو عاجلاً إن لم تسرعوا في اتخاذ الإجراءات اللازمة، وهو خطر الانقلاب العسكري.

ثم إني استشهدت بالحياة السياسية في بريطانيا وفرنسا، وقلت: انظر إلى هذه الدول، نتيجة لوجود الحريات الواقعية وانعدام الكبت والإرهاب . إلى حدّ كبير ، نراها في تقدم متواصل ولم تشهد بوادر الانقلاب العسكري فيها، لأن الأحزاب السياسية تعمل بحرية في هذه البلدان، ولأن الصحف والمجلات تنشر بحرية لا يمنعها أي رقيب عن تحقيق نشاطها، ولأن رجال الفكر يكتبون ما يحسون أنه ضروري ولازم.

أما في بلداننا، فإنّها معرّضة للانقلابات العسكرية باستمرار، لأنها تفتقر إلى الحرية، ولا تجد الأحزاب فيها الحرية الكافية للتعبير عن آرائها.

صحيح هناك أحزاب، لكن هذه الأحزاب صورية لا قيمة لوجودها على الساحة السياسية.

قال السيد الصدر: على العكس مما قلت: فإنّ حكومتنا في الواقع هي حكومة الأحزاب السياسية التي تضم أربعاً وأربعين حزباً رسمياً غير الأحزاب المحظورة الموجودة في الساحة العراقية، كالحزب الشيوعي.

قلت: صحيح عندكم أحزاب وأنا لا أنكر ذلك، ولكن هذه الأحزاب لا تستطيع أن تقف بوجه الانقلابات العسكرية عندما تحدث.

قال: لا.. لا أعتقد أن انقلاباً عسكرياً سيقع في العراق.

قلت: عندما تكون الأحزاب غير واقعية والعمل السياسي عملاً شكليّاً، فهذه الأحزاب لا تستطيع أن تقدم العراق حضارياً.

قال: كيف ذلك؟

قلت: تأمل قليلاً.. العراق لا يملك شيئاً من صنع يده، الطائرات تأتيه من الخارج، والسيارات كذلك، والراديو والتلفزيون أيضاً تصنع في الخارج ثم يستورده العراق، بالإضافة إلى ذلك هناك المئات من الأجهزة والأدوات التي يستوردها العراق من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وغيرها.

لماذا حدث ذلك؟

هل لنقص في عقلية الإنسان العراقي؟ هل يختلف الإنسان العراقي عن غيره؟

قال السيد الصدر: نحن جئنا للرئاسة لتوّنا.

قلت: لقد مضى من ثورة العشرين حتى الآن قرابة ثلاثة عقود، وهي مدة كافية لو كنتم تريدون إحداث تغيير في العراق، كان بمقدوركم تثقيف الشّعب خلال هذه الفترة، وتأسيس مراكز البحث والتحقيق، وإجراء التحقيقات الزراعية والصناعية والعلمية، كان بمقدوركم دفع العراق إلى قلب الحضارة العالمية.

لازال الناس يفضّلون الإنتاج الأجنبي على الإنتاج العراقي، لأنّ هناك نقصاً في الإنتاج الوطني، ويعود هذا النقص إلى خلل في عملية التصنيع.

علينا أن نذهب إلى المصانع، ونشرف على الأجهزة، ونسدّ النقص في أدواته ونعمّر المكائن المعطّلة، حتى لا يكون الإنتاج المحلي رديئاً، وحتى يصبح القماش العراقي . مثلاً . ينافس القماش الأجنبي.

فإذا كانت أجهزته أجهزة سليمة.

وإذا كانت أحزابه أحزاباً سالمة.

وكانت له مؤسسات دستورية منضبطة، لكل حزب الحق في الاستفادة من الوسائل الإعلامية من راديو وتلفزيون ومجلات وجرائد، وله حصّة في إدارة شؤون الدولة، عند ذلك يحسّ كلّ حزب بالرضا فلا يفكر بالانقلاب العسكري، ولو فكّر وحاول، فإن الشعب . بمؤسساته الدستورية . لا يسمح له.

قال: حديثكم إجمالاً صحيح، لكن الموجود وانتم تعرفون ذلك أن العراق بلد ملكي، والملكية لا تتضمن الديمقراطية الكاملة، لأنّ هناك شخصاً في النهاية بيده الحل والعقد، ومع وجود هذا الفرد تصبح الديمقراطية غير تامة، فلا مجال للعتب في مثل هذا البلد الذي ليس كله ديمقراطياً.

قلت: كلامكم لا كليّة له، لأنّ الإنجليز أيضاً حكمهم ملكي، وفي ظلّ تلك الملكية نشاهد الديمقراطية، ولما كان النظام السياسي سالماً كانت صناعاتهم كاملة وسلاحهم كاملاً، وحديثنا الآن ليس حول الاستعمار الإنجليزي بل حول الإنتاج الإنجليزي الذي يمتاز بالجودة والحسن.

والسبب هو حالة الديمقراطية والمنافسة في البلاد.

يقول غاندي: الضابط الإنجليزي في بلاده فأرة، أما عندما يأتي إلى بلادنا يصبح كالسبع الضاري.

ماذا يعني هذا القول؟

هل هناك شيء آخر غير أنّ نقول أن الشعب البريطاني شعب قوي، وأنه

عراقيون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

أقوى من حكومته، لأنّ حكومته تخاف منه لأنها مجبرة على كسب رضاه، حتى تحصل على صوته في الانتخابات.

وهذا لا يعني أنّ كل شيء في بريطانيا هو مثالي وجيّد، حيث إننا نجد آلاف المشردين في لندن وضواحيها لا مأوى لهم، وهم يتخذون الأنفاق مكاناً للعيش، وهذا يعني أنّ هناك ثغرات في النظام البريطاني لم يستطع المشرِّع هناك من حلّها، بينما لا تجد هذه الثغرات في الإسلام، ولسنا بصدد ذكر تلك الثغرات أو ذكر ملاحظاتنا على نظامهم.

إن ما يثير الاستغراب لدينا هو أننا نجد في بلادنا الموارد الكثيرة والعقول المبدعة والأيدي العاملة الشابة، لكن في الوقت نفسه نجد في تلك البلاد التي تفتقر إلى الموارد . كفرنسا وبريطانيا . نجد فيها التقدم والحضارة والازدهار.

فلماذا حدث ذلك؟

ولماذا حدث عكسه عندنا؟

انظر إلى ثروات العراق من الأراضي الواسعة والخصبة التي يمتلكها، ومن المياه العذبة التي يمتلكها، ومن الطقس الملائم للزراعة بمختلف أنواعها، ومن النفط الذي يمتلكه، ومن بقية المعادن التي يمتلكها، فالعراق بهذه الإمكانات قادر على التقدم والرقي، وهو يستطيع أن يقفز قفزات واسعة حتى يواكب الحضارة الغربية بل يفوقها.

ثم قلت له : وأنا اعرف إنكم لا تستطيعون أن تحدثوا تغييرا كاملاً.

فنحن نطالبكم بالتغيير النسبي ولو عشرين بالمائة أو أقل من ذلك، لأن هذا التغيير سيترك آثاراً إيجابيةً على وضع العراق بصورة عامة، وسيكون حتى هذا المقدار من التغيير مقدمة لتغيير واسع وعميق، لأنه سيخلق واقعاً تغييريّاً في الأمة.

قال: هل الحوزات العلمية على استعداد للتعاون معنا، إذا أردنا أن نوجد هذا التغيير وهذه الواقعية؟

قلت: كلاّ غير مستعدة للتعاون.

قال: إذا كان الأمر هكذا، فنحن لا نتمكن أن نصنع شيئاً.

قلت: الحوزات العلمية لا تتعاون معكم، لأنها قائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الخير، فهذه الحوزات لا تريد أن تلوث تاريخها وسمعتها بالارتباط بالدولة.

استنكر هذا الكلام وقال : وهل العلاقة مع الدولة سبب لتلوث السمعة؟

وهكذا انتهى لقاء السيد محمد الصدر، وكان لقاءاً مفيدا، لأنه تم في جو إيماني وأخوي، ثم ودّعناه وخرجنا من بيته.

١. السيد محمد حسن الصدر من مواليد سامراء عام ١٨٨٧م أسس حزب حرس الاستقلال عام ١٣٣٨هـ (١٩١٩م)، ولعب دوراً بارزاً في ثورة العشرين فكان الرابط بين قيادة الثورة والعشائر المحيطة بلواء الدليم وسامراء، وهو الذي حرّض تلك العشائر على محاصرة القوّات الانجليزية.

نفاه بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني إلى خارج العراق محرم ١٣٤١هـ(آب ١٩٢٢م) مع بعض العلماء أمثال السيد أبو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني والشيخ محمد جواد الجواهري والشيخ مهدي الخالصي والسيد هبة الدين الشهرستاني والسيد أحمد الخونساري والسيد عبد الحسين الشيرازي والسيد حسن الطباطبائي والسيد عبد الحسين الطباطبائي بتهمة الاحتجاج ضدّ الإنجليز، ثم رجع إلى العراق عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م).

ترأس مجلس الأعيان لدورته الأولى والرابعة، وشكّل وزارته عام ١٣٦٧هـ(١٩٤٨م) خلفاً لوزارة صالح جبر التي قدّمت استقالتها بعد أن أجبرت على ذلك بفعل توقيعها على اتفاقيةبورتسموث مع بريطانية والتي واجهت انتفاضة شعبية عارمة.

ومن المهام التي عملها في وزارته ألغى معاهدة بورتسموث وألغى المعاهدة العراقية البريطانية المبرمة عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)، ولأجل هذا لم تدم وزارته أكثر من خمسة أشهر. وبعد الإطاحة بوزارته سعت بريطانية لأجل إرجاع هيبتها، إرجاع الاعتبار للذين عقدوا المعاهدة من جانب العراق بإعطائهم مناصب وزارية.

بورتسموث: معاهدة وُقعت عام ١٣٧٦هـ (١٩٤٨/١/١٥م) بين صالح جبر رئيس وزراء العراق والمستر آرنست بيفن رئيس وزراء بريطانية، وتضمنت إقامة تحالف دفاعي مشترك، وجرى التوقيع على ظهر البارجة الحربية البريطانية(فيكتوريا) في ميناء بورتسموث، ولذا سُميت هذه المعاهدة بإسم الميناء.

عن كتاب تلك الايام مذكرات السيد محمد مهدي الشيرازي

انظر إلى ثروات العراق من الأراضي الواسعة والخصبة التي يمتلكها، ومن المياه العذبة التي يمتلكها، ومن الطقس الملائم للزراعة بمختلف أنواعها، ومن النفط الذي يمتلكه، ومن بقية المعادن التي يمتلكها، فالعراق بهذه الإمكانات قادر على التقدم والرقي، وهو يستطيع أن يقفز قفزات واسعة حتى يواكب الحضارة الغربية بل يفوقها.
ثم قلت له : وأنا اعرف إنكم لا تستطيعون أن تحدثوا تغييرا كاملاً.
فنحن نطالبكم بالتغيير النسبي ولو عشرين بالمائة أو أقل من ذلك، لأن هذا التغيير سيترك آثاراً إيجابيةً على وضع العراق بصورة عامة

من احداث ثورة العشرين

السيد محمد الصدر وابن عبدكه

د. علي الوردي

لابد لنا ونحن في صدد الحديث عن ثورة ديالى ان نتحدث عن رجلين كان لهما دور كبير فيها، هما: السيد محمد الصدر وابراهيم بن عبدكه، ولنبدأ بالاول منهما:

كان السيد محمد الصدر يتميز عن زملائه الملائية بكونه محاربا يحمل السلاح وهدافاً من الطراز الاول. وهو عند مجيئه الى منطقة ديالى لم يستقر في مكان واحد بل كان يتنقل من مكان الى آخر. وقد حصل على بغل ضخم الجثة من غنائم الانكليز سماه "مرمريس"، فكان يركبه في جولاته في المنطقة.

الواقع ان ما كان يتصف به السيد محمد من منظر مهيب وعيون نفاذه وعمامة سوداء كبرة كان له اثره في نشر الدعوة الثورية في قرى ديالى . وقد انتشرت في تلك القرى اشاعات ومبالغات حول شجاعته وقوته التي لا حد له. فمنها ان كان الحمل في عضده عظم هدهد يقيه من تأثير الرصاص، ومنها انه قادر على اسقاط الطائرات بايحاءه من عمامته. ويروي ان سكان قرية الهويدر كانوا معتقدين اعتقاداً قويا بصحة تلك الشائعات ولكن هذه العقيدة سرعان ما زالت من اذهانهم عندما جاءت اليهم الطائرات في اثناء ووجوده في قريتهم فالقت عليهم بعض القنابل . ولم تقتصر محمد نشاطه على منطقة ديالى وحدها، بل ذهب ايضا الى العشائر القريبة من سامراء، وتمكن من توحيد كلمتهم وجعلهم يهاجمون سامراء. وقد عاد السيد محمد من بعد ذلك الى دلتاوة.

ويحدثنا محمد علي مهدي عنه عند عودته الى دلتاوة للمرة الثانية فقال ما نصه:

وما انسى موقفه في دار الشيخ حبيب الخالصي يوم كانت تصابحنا الطائرات فتمطرنا وابلا من القنابل، فيخرج الى صحن الدار وبندقيته الانكليزية بيده يقابل بها مدفع الطيارة الرشاش ويبادل القنابل بالرصاص وهو غير خائف.

وفي ٢٥ ايلول حين هاجمت القوات الانكليزية دلتاوة بغية استعادتها فر السيد محمد منها مع الفارين. ويذكر الشيخ جعفر الخالصي عنه انه اخذ معه عند فراره ما تبقى في البيت من المبالغ النقدية التي جمعت لمساعدة الثوار.

ويرجح في ظني ان السيد محمد انما فعل ذلك لكي لا تبقى المبالغ عرضه لنهب الجنود – والله اعلم!

عبر السيد محمد نهر دجلة سباحة بالقرب من بلد، والتجأ الى الشيخ حاتم الهذال رئيس بني تميم في تلك المنطقة، ثم ذهب بعدئذ الى الشيخ علوان الشلال في اليوسفية، ومن هناك توجه الى كربلاء..

ابن عبدكه:

يعد ابراهيم بن عبدكه اشهر شقي عرفه المجتمع العراقي في خلال الفترة التي امتدت بين اواخر العهد التركي وتأسيس الحكومة العراقية. وهو كردي الاصل من قرية "ذيابة" القريبة من شهران، وقد احترف الشقاوة في العهد التركي على اثر قتله رجلا في محلة باب الشيخ ببغداد ثأرا لمقتل اخيه، والتجأ بعد ذلك الى بساتين ديالى معلنا عصيانه على الحكومة، وجمع حوله عصابة من الاشقياء من امثاله، وصار يقطع الطريق ويقاتل رجال الدرك، حتى شاع ذكره بين الناس وصاروا يضربون به المثل. وقد عجزت الحكومة التركية عن القاء القبض عليه فوضعت مكافأة مالية لمن يأتي به حيا او ميتاً. والمعروف عنه انه كان ذا مروءه لا يعتدي على الضعفاء والفقراء والنساء، وكان ذلك من الاسباب التي دفعت الناس الى الاعجاب به ومساعدته في التخلص من مطاردة الحكومة له.

استمر بن عبدكة في عصيانه على الحكومة في عهد الاحتلال الانكليزي وعجز الانكليز عن القاء القبض عليه كمثل ما عجز الاتراك قبلهم وقد قتل من جنود الدرك في عهد الاحتلال اكثر مما قتل في عهد الاتراك. وحين قدمت الثورة في ديالى شارك ابن عبدكة فيها مشاركة فعالة. حدثني سامي خوجة. :

عبدكة كان اول من اقتحم بعقوبة، وذلك قبل اقتحام عشيرة الكرخية لها، فقد دخل اليها من الجهة الشمالية، ولما سمع الانكليز الذين كانوا في بعقوبة طلقات الرصاص التي اطلقها ابن عبدكة واعوانه فروا ملتجئين الى حامية الجسر وحينما جاءت عشيرة الكرخية بعدئذ وجدت بعقوبة خالية من السلطة.

لم يبق ابن عبدكة في بعقوبة طويلا، بل غادرها على عجل متجها الى شهربان، فوصلها في ١٤ آب حين كان الثوار يهاجمون القشلة، فشارك في الهجوم معهم . ثم اتيح له ان يعثر على السيدة زنون في بستان تقع خلف القشلة فانقذها واوصلها الى بيت الشيخ مجيد – على نحو ما ذكرناه سابقا.

بعض اعوان ابن عبدكة كانو يرغبون في اغتصاب زنون غير انه منعهم واوصلها الى بيت الشيخ مجيد بكل صيانة.

جعل ابن عبدكة مقره في قرية خرنابات، وقد تعاون معه اهل القرية وحملوا اسلحتهم للدفاع عن قريتهم تجاه قوات الحكومة، وكان للقرية ثمانية ابواب قديمة فجددوا بناءها وصاروا يحرسونها ليلا.

وعندما جاء السيد محمد الصدر الى تلك المنطقة انضم اليه ابن عبدكة اعوانه، وصار يتبعه في بعض جولاته، ومن الممكن القول ان اجتماع هذين الرجلين اضاف زخما جديدا الى الثورة في ديالى، وكان له تأثير معنوي قوي على الناس فيها.

ولما استعاد الانكليز بعقوبة وشهربان ودلتاوة ظل ابن عبدكة واعوانه في خرنابات يقاومونهم. وقد ادرك الانكليز ان الامن لا يمكن استتبابه في المنطقة ما لم يتم القبض على ابن عبدكة واستعادة خرنابات. ولهذا وجهوا الى خرنابات قوة كبيرة ومعها مدفع. وفي ٢٨ ايلول ١٩٢٠ اخذت القوة تقصف القرية بالقنابل، فقتل من سكانها ٣٦ شخصا بين رجل وامرأة، ثم دخلت القوة الى القرية واعتقلت ٣٥٠ رجلا من سكانها، وساقتهم الى احدى ابواب القرية، وهي الباب التي سميت بعدئذ بـ "باب الحصار" ثم اطلقت سراحهم بعدئذ.

والظاهر ان الانكليز كانوا يبحثون عن ابن عبدكة واعوانه، وقد تم لهم القاء القبض على بعض اعوانه، اما هو فقد تمكن من الفرار. وعلى اثر ذلك صدر في بغداد البلاغ الرسمي التالي:

وقد حاصرنا نهار ٢٨ ايلول قرية خرنابات الواقعة على مسافة ثلاثة اميال من شمال شرقي بعقوبة، للقبض على ابن عبدكة الشقي المعروف، ولقد تمكن من الفرار وقد قتل ٣١ من اتباعه، واسر ١١٩ منهم".

صار ابن عبدكة عقب فراره من خرنابات يتنقل متنكرا من موضع الى اخر، وقد التجأ أخيرا الى شيخ من شيوخ المحاويل كانت له معرفة سابقة به. فآواه الشيخ عنده بضعة اشهر، الى ان تم القاء القبض عليه في حزيران ١٩٢١.

(لمحات اجتماعية ج5 ق 2)

العراقيون
من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

شخصيات وطنية تركت بصماتها في تاريخ العراق

عبد الكريم حسان خضير

الصدر يتوسط اعضاء مجلس الامة

المؤتمرات ظاهرة حضارية وخصوصيتها تعود بالفائدة العامة على عاقديها وهي بالاحرى تكون فئوية لجماعات متخصصة تهمهم طرح ومناقشة الاراء والبحوث ضمن اختصاصاتهم .

والمؤتمرات انواع شتى منها العلمية (بمختلف فروعها) والاقتصادية والمهنية والدينية والامنية والتربوية والغذائية ولكن طغى في منطقتنا المؤتمرات السياسية (وهي شاغلة العالم اليوم ولاسيما قضايا الارهاب وفقدان الامن) ووصل الحد بهذه المؤتمرات فشمل حقوق الانسان وحقوق المرأة وحرية الصحافة وغيرها من متطلبات الحضارة. فترى المسؤولين والعلماء ورجال الاعمال في دوامة مستمرة ، هاجسهم في كل الاوقات ، عن ماهية هذه المؤتمرات وما يقدمون من بحوث واراء ينتفع الجميع بها بالافكار النيرة والرؤى الثاقبة .. وهذا ما يقربنا الى مبدأ الشورى التي تقوم على الروح الجماعية ، وبدون هذه الروح لايمكن ان تتحقق الشورى ، وبالشورى ياخذ كل رأي حجمه الطبيعي في زحمة الاراء ، لاحجمه في حالة الانفراد بالرأى وقد اعتادت النقابات والاتحادات والمنظمات المهنية ان تعقد مؤتمراتها السنوية في مختلف انحاء العالم ، للبحث والتداول في شؤونها الداخلية وما يتطلب من التجديد والتقدم والارتقاء بمستوى المهنة والاعضاء . وفي بعض الاحيان لاجراء الانتخابات بالنسبة لمجالس الادارة. وما يشغل بال القارئ اليوم هي المؤتمرات السياسية والتي عقدت خلال قرننا المنصرم وبخاصة - قطرنا العراقي - ورغبت ان اعرضها بصورة متسلسلة فهي بالاحرى تاريخ ومصدر علمي وثائقي يحتاجها ويستفيد منها المتعلم وكذا المكتبة العربية ، ومن لهم الاهتامات بهذا الموضوع .. المؤتمر العراقي في دمشق : كان اول مؤتمر ناقش الوضع في العراق ، بعد ان اعلن عن استقلال سورية ، وتنصيب الملك فيصل بن الحسين ملكاً عليها .. فعزم العراقيون على دراسة الوضع وتقرير مصير العراق ، بعد ان ذاق الشعب العراقي الامرين من سلطات الاحتلال البريطاني ،، فعقد المؤتمر العراقي في دمشق على غرار (المؤتمر السوري) وبلغ عدد المشاركين فيه (٢٩) عضواً معظمهم من الضباط السابقين في الجيش العثماني والثورة العربية . ناقشوا فيه شؤون العراق ومستقبله ، وقرروا استقلال العراق ، وانتخبوا الامير عبد الله بن الحسين ملكا والاميرزيد نائباً له ، وترأس المؤتمر توفيق السويدي (بحسب ما ورد في مذكرات السويدي) مؤتمر (لمجلس ادارة لواء كربلاء) حينما قامت ثورة العشرين في العراق على اثر الفتوى الى اصدرها في شوال سنة ١٣٣٨ هـ اية الله العظمى السيد محمد تقي الحائري الشيرازي . عهد بعد هذا في تدبير شؤون الحكومة الوطنية وتدبير ادارة البلاد بعد مغادرة حكومة الاحتلال البريطانية ، عهد بذلك الى اربعة اشخاص هم : العلامة الحجة السيد هبة الدين الشهرستاني والعلامة الوطني المجاهد ابو القاسم الكاشاني والعلامة الحاج ميرزا احمد الخرساني والعلامة الشيخ ميرزا عبد الحسين نجل الحجة آية الله الشيرازي .. وكان العمل الاول الذي قام به هؤلاء العلماء ، هو تأسيس مجلس اداري في لواء كربلاء ، كان مؤلفا من بعض اشراف ومفكري اللواء الذين انتخبتهم الاكثرية من الاهلين . وقد دعي هذا المجلس بأسم (مجلس ادارة لواء كربلاء) ثم عين لمتصرفيه اللواء السيد محسن ابو طبيخ ، كما عين مديراً عاماً للشرطة طليفح حسون الحسن ومدير التحريرات خليل عزمي .. لقد تولت هذه التشكيلة الاولى للحكومة الوطنية الاشراف على شؤون اللواء وتنظيم شؤون الامن الداخلي وتعيين اللجان الحربية ونقاط الحراسة والدفاع لمدن عدة منها (المسيب والهندية والحلة وكربلاء) وغيرها من المدن والقصبات كما تعهدت بامداد المجاهدين بالارزاق والمعدات ونحوذلك .. مؤتمر الديوانية عندما وصل الوصي (الامير عبد الاله) الى الديوانية تخلصاً من مضايقة حكومة رشيد عالي الكيلاني .. نزل في دار قائد الفرقة العسكرية الرابعة اللواء ابراهيم الراوي ، وسارع الى مقابلته كل من متصرف اللواء احمد السوز ومدير الشرطة فيها عبد الجبار جسام . وحين علم رشيد عالي الكيلاني بذلك ، بعث في اليوم التالي صباح الجمعة ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م ، برقية باستقالته الى الوصي في الديوانية ، فقبل الوصي الاستقالة ، ببرقية مقتضبة كتبها صالح جبر متصرف لواء البصرة انذاك والذي انزله الوصي في الديوانية عندما كان عائداً من بغداد في طريقه الى البصرة .

وكان الوصي قد استدعى الى الديوانية بعضا من الساسة من بينهم بعض اعضاء الوزارة الكيلانية المستقيلة . واذ ذاك قام السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان باخبار طه الهاشمي ، بان الوصي يطلب حضور : الصدر والهاشمي وناجي السويدي وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي وصادق البصام الى الديوانية وبعد نقاش تم الاتفاق على ان يسافر كل من الصدر والهاشمي وصادق البصام فاستقلوا طائرة من القوة الجوية العراقية ، طارت بهم الى الديوانية ، وتبعهم بالسيارات كل من جميل المدفعي وعلي جودت ومولود مخلص. وكان طه الهاشمي قد نال موافقة العقداء الاربعة مسبقا على تاييده اذا الف الوزارة الجديدة ، وقد تحدث الوصي الى الجميع حول تأليف الوزارة الجديدة ، فاتفقوا على اناطتها بالعميد طه الهاشمي الذي وعد الوصي بانه سيضمن ولاء العقداء الاربعة لسموه واطاعتهم له ، وعلى اثر ذلك عاد الوصي الى بغداد وعاد بقية الوزراء والاخرين ايضاً. مؤتمر البلاط: بعد ان تسلم الوصي على العرش (الامير عبد الاله) مذكرات الاحزاب السياسية المنددة

بالاوضاع القائمة والمطالبة بالاصلاح اقترح مصطفى العمري (رئيس الوزراء) العراقي، واحمد مختار بابان (رئيس الديوان الملكي). على الوصي عقد مؤتمر في البلاط لمناقشة الوضع السياسي، فوافق وتم عقده مساء يوم ٣/تشرين الثاني عام ١٩٥٢م. ضم بعض رؤساء الوزارت السابقين ورؤساء الاحزاب.. في خلال المؤتمر قال طه الهاشمي: ان الوضع في العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرة جدية ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الاوسط كأيران وسورية ومصر ولبنان، وشدد بصورة خاصة على حوادث مصر.. وقال: ان الاسباب التي ادت الى انقلاب مصر موجودة في العراق. واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد ان تكون النتائج واحدة والقضية قضية زمن اذا لم نتدارك الامر ونقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق فرد عليه الوصي: تقول انه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر... انا لا اخاف ذلك لأنني استطيع ان اكون حمالاً، أنا لا اهتم بهذه الامور.. تلا ذلك حدوث انتفاضة في العراق أواخر عام ١٩٥٢م، ادت الى استقالة وزارة مصطفى العمري، وتولى الجيش السلطة في البلاد.. وعهد الى الفريق الاول الركن نور الدين محمود (رئيس اركان الجيش) بتأليف وزارة قامت باعلان الاحكام العرفية واعتقال المعارضين واجراء انتخابات مزيفة لمجلس نيابي... مؤتمرات القمة العربية: دعت الجامعة العربية الى عقد مؤتمرات للقمة العربية بحسب الظروف (الطارئة) المحيطة بالامة العربية وهذه اهمها: ١- مؤتمر القمة العربية الاول عقد في القاهرة سنة ١٩٦٤م. ٢- مؤتمر القمة العربية الثاني عقد في الاسكندرية (في السنة نفسها) ١٩٦٤م. ٣- مؤتمر القمة العربية الثالث عقد في المغرب سنة ١٩٦٥م. ٤- مؤتمر القمة العربية الرابع عقد في الخرطوم عام ١٩٦٧م. وهو طارئ عقد بعد نكسة حزيران ١٩٦٧م. ٥- مؤتمر القمة العربية الخامس عقد في القاهرة عام ١٩٧٠م. ٦- مؤتمر القمة العربية السادس عقد في الجزائر عام ١٩٧٤م. ٧- مؤتمر القمة العربية السابع عقد في الرباط (المغرب) عام ١٩٧٤م. ٨- مؤتمر القمة العربية الثامن عقد في القاهرة عام ١٩٧٦م. ٩- مؤتمر القمة العربية التاسع عقد في بغداد عام

علي جودت

مولود مخلص

مصطفى العمري

١٩٧٨م. ١٠- مؤتمر القمة العربية العاشر عقد في تونس عام ١٩٧٩م. ١١- مؤتمر القمة العربية الحادي عشر عقد في عمان (الاردن) عام ١٩٨٠م. ١٢- مؤتمر القمة العربية الثاني عشر: فقد عقد على مرحلتين: ١-في فاس (في المغرب) عام ١٩٨١م. ٢- في الدار البيضاء (في المغرب) عام ١٩٨٥م. ١٣- مؤتمر القمة العربية الثالث عشر عقد في القاهرة في ٢٢/٦/١٩٨٦ ولم يدع العراق.... ١٤- مؤتمر القمة العربية الرابع عشر عقد عقد في بغداد في ٢٨/٥/١٩٩٠ولم تحضره سوريا. ١٥- مؤتمر القمة العربية الخامس عشر عقد في عمان (الاردن) في ٢٧/٣/٢٠٠١م. ١٦- مؤتمر القمة العربية السادس عقد في ٢٧/٣/٢٠٠٢م في لبنان (بيروت). ١٧- مؤتمر القمة العربية السابع عشر عقد في تونس في ٢٢ مايس ٢٠٠٤م. ١٨- مؤتمر القمة العربية الثامن عشر عقد في مايس /٢٠٠٥م. وما دمنا نبحث في المؤتمرات وفعالياتها فهناك من يتطرق ويشمل الندوة ويدخلها في الموضوع نفسه، والقول الصائب: ان الندوة غير المؤتمر، فلكل منهما خصوصيته وآثاره ونشاطه/ فالندوة هي اجتماع معين قصير الامد (يستمر الى ساعات معينة ومحدودة وينفض) ويبحث في موضوع معين... يطرح فيه للمناقشة والاستفسار... والندوة اجتماعٌ يضم عدد من الافراد (على الاكثر محدود) يعرضون ما في انفسهم من اراء ومقترحات ومن معالجات تتعلق بظروف حياتهم او يطرحون موضوعاً يهم الجميع فتجري مناقشته. وعليه تكون الندوة هي غير المؤتمرات من حيث الطبيعة والظروف والنتائج... وهناك من يدخل اجتماع مشغل الكاظمية والذي عقد في العهد الملكي (يعتبره مؤتمراً حزبياً) للهيئة العليا للضباط الاحرار: وبهذا الصدد يذكر اسماعيل العارف (وهو من الضباط الاحرار) : تقرر عقد اجتماع خاص بساعة الصفر للهيئة العليا للضباط الاحرار فكان ان وافق الجميع على المكان الذي اقترحته (انا) لعزلته وهو مشتمل يعود لأخي الحاكم صفاء العارف في منطقة الكاظمية (بستان الجلبي) فأخذت مفتاح المشتمل منه دون ان يعلم السبب وكان تاريخ عقد الاجتماع مساء الجمعة الموافق ٥ تشرين الاول من عام ١٩٥٦م. فأخذ كل واحد منا مهمة تبليغ اعضاء الهيئة العليا الموجودين خارج بغداد، الا ان ثلاثة من الاعضاء القياديين تغيبوا عن الحضور بسبب عدم حصولهم على الاجازة للقدوم الى العاصمة وهم: عبد الوهاب الشواف وعبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد، فعقد الاجتماع في اليوم نفسه وتعذر علينا تأجيله. وفي الوقت المحدد بدأ اعضاء التنظيم يصلون الى منطقة (العطيفية) وحضر الاجتماع برفقة رفعت الحاج سري عبد الوهاب الامين. ودار بعض النقاش حول نظام الحكم المقبل (هل يقضي على النظام الملكي ويعلن النظام الجمهوري) وتجنبت الاجابة على كثير من الاستفسارات وخاصة ما كانت تصدر من عبد الوهاب الامين.. وفي الطريق سألني المقدم صالح عبد المجيد السامرائي عن رأينا في تخويله مفاتحة فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال فأسكته.. وفي اليوم التالي علمت من خلال مقابلتي لرئيس اركان الجيش (رفيق عارف) لتمشية بعض المعاملات، ومن خلال مناقشته لي بعد ان تسربت اليه فعلاً معلومات عن اجتماع الكاظمية.. واخيراً كل واحد يتهم الاخر بالافشاء.....!. وفي السنوات الاخيرة درجت بعض الاحزاب في كثير من الدول (ولاسيما الاحزاب الحاكمة). الى عقد مؤتمرات حزبية سنوية او (متباعدة) تستعرض نشاطها وما انجزت من فعاليات للماضي والمستقبل كما حدث في العراق ومصر وسوريا وبريطانيا وغيرها...

وعلى ذكر المؤتمرات والمؤتمر فالموضوع شيق ويجرنا الى تسمية حزب عريق ناضل حتى نال الاستقلال.. فحزب المؤتمر الهندي/ حزب اسسته مجموعة من المفكرين الهنود لمقاومة الاستعمار البريطاني في سنة ١٨٨٥م وعقد مؤتمره التأسيسي في بومباي من السنة نفسها وقد تناوب على رئاسته زعماء عدة منهم: كوفال وغاندي (اغتيل) ونهرو وشاستري وانديرا غاندي (اغتيلت). وقد حقق الحزب مكاسب جمة للشعب الهندي وعلى رأسها استقلال البلاد سنة ١٩٤٧م. والمؤتمر الوطني الهندي ليس حزباً عند قيامه بل عبارة عن تجمع نيابي يضم سنوياً ممثلي الولايات الهندية واصبح فيما بعد الهيئة المهيمنة على الحركة الوطنية في الهند. واتخذ شكل حزب سياسي ائتلافي.

وقد تاثرت بتجربة هذا المؤتمر العديد من الحركات الوطنية في الوطن العربي، امثال حزب الوفد المصري ومؤتمر الخرجين في السودان (١٩٣٨ - ١٩٤٥).

جميل المدفعي

طه الهاشمي

صادق البصام

احمد مختار بابان

من زمن التوهج
العدد (2540)
السنة التاسعة
الخميس (19)
تموز 2012

محمد الصدر وانتخابات 1948

سالم محمد كريم

الصدر يتوسط الملك فيصل الثاني والامير عبد الاله

كان من بين الاهداف الستة التي نادت بها الاحزاب الوطنية وهتفت بها جماهير الشعب في وثبة كانون الثاني١٩٤٨ (حل المجلس النيابي واجراء انتخابات حرة) وعندما اضطر عبد الاله الوصي على عرش العراق الى اقالة وزارة صالح جبر وتكليف السيد محمد الصدر بتشكيل وزارة جديدة شرع هذا بإجراء الانتخابات النيابية في حزيران ١٩٤٨ في ظل ظروف شاذة اذ كانت الاحكام العرفية معلنة بسبب حرب فلسطين وكانت المجالس العسكرية تثقل باحكامها المئات من المواطنين بأسم حماية مؤخرة الجيش.

ففي الوقت الذي كانت هذه المجالس تحاكم عملاء الصهيونية امثال المليونير عدس وغيره كان ظلها البغيض ينسحب ايضاً على قادة النقابات ورجال السياسة الذين نشطوا في وثبة كانون وقد استغلت الادارة العرفية المعلنة ايام الصدر استغلالاً فظيعاً لأحباط الحركة الوطنية حتى صارت واسطة للتشفي والانتقام من كل فئة نشطت اثناء الوثبة الوطنية.

في ظل هذه الظروف جرت الانتخابات وقد شارك فيها احزاب الوطني الديمقراطي والاستقلال والاحرار، اما حزب الشعب والاتحاد الوطني فكانا قد حلاً في ايلول ١٩٤٧. وان ظل حزب الشعب ينشر افكاره في جريدته(الوطن)التي استأنفت الصدور بعد الوثبة . وقد رفع الشيوعيون شعار (لا أنتخابات حرة والاحرار في السجون واطلاق الحريات الديمقراطية وتنظيف الجهاز الاداري خصوصاً ذلك الذي له صلة بالانتخابات)كما اشار فهد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي في رسالته الى المسؤول الحزبي الاول في بغداد الى انه(من الخطأ بل من الجريمة الدخول في انتخابات قد لاتأتي بفائدة للشعب وقد تصرفه عن نضاله وتفقده انتصاراته كما انه من الخطأ الوقوف موقفاً سلبياً من الانتخابات اذا كانت فيها فائدة أو بعض الفائدة) وكان يشير الى الانتصارات التي حققها الشعب بوثبته الوطنية. ولكن مع هذا دعا فهد الحزب الى التعاون مع جميع القوى الوطنية عدا حزب الاستقلال واذا رفضت هذه الاحزاب التعاون مع الشيوعيين فينبغي التعاون مع العناصر الوطنية اللاحزبية لترشيحها بشروط يتفق عليها، ولكن بسبب حملة الاضطهاد العنيفة التي وجهت ضد الشيوعيين وخلاف الحزب مع الاحزاب الوطنية الاخرى التي عارضت موقف الشيوعيين من القضية الفلسطينية لم يتعاون معه احد وبالتالي يمكن اعتبار انه لم يشارك في الانتخابات ، وقد جرت الانتخابات في ١٥ حزيران ١٩٤٨ ومورست خلالها كالعادة انواع التزوير والضغوط من قبل السلطة حتى وصل الامر الى ازهاق ارواح الناخبين وبعض المرشحين ويشير مؤلف تاريخ الوزارات العراقية الى عدد من هذه الحوادث منها:

١-مقتل حامد العجيل رئيس فرع الحزب الوطني الديمقراطي في الصويرة ومرشح الحزب هناك ليلة٢٩/٤/١٩٤٨ .

٢-مقتل سليم الدرة العضو في حزب الاستقلال في بغداد قبيل الانتخابات.

٣- مصرع سبعة اشخاص وجرح ٤٧ شخصاً من جماعة مظهر الشاوي في بغداد كانت تساند شاكر الوادي احد اقطاب معاهدة بور تسموث ضد داود السعدي مرشح حزب الاستقلال واشارت جريدة(العصور) الى ان (عشائر مسلحة دخلت مدينة الكوت واخذت تهدد الناخبين لأرغامهم على انتخاب الاقطاعيين امثال بلاسم الياسين) وقد اثارت هذه التدخلات استنكار وشجب الصحافة الوطنية فقالت جريدة (الوطن):(لقد تجلى الصراع في معركة الانتخابات بين الوطنيين من جانب والاستعمار ورهطه من الجانب الاخر في حوادث اخرى معينة فهذه هيئة تفتيشية جاء بها الوعد والوعيد وماتبعها من اساليب وضيعة وذلك رئيس هيئة تفتيشية تدبر له المكائد ليساق الى التوقيف والسجن لأنه لم يخضع للأرادة المحلية في تلك المنطقة أو في ذلك اللواء).

كتبت جريدة الشعب عن الاستفادة من الاحكام العرفية لنصرة المرشحين الحكوميين وعن محاولات دعاية الحكومة لستر فضيحة الانتخابات.

وقالت جريدة(النداء): (لقد وجدنا المقاعد النيابية تنتقل من الاب الى الابن ونستطيع ان نبرهن على انها انتقلت من الجد الى الابن الى الحفيد وقد احتفظ كثيرون بالمقاعد النيابية سنوات عدة مما ادى الى ضعف الحياة النيابية وعدم تمثيلها تمثيلاً حقيقياً وقد نشأ عن هذا عجز المجالس النيابية عن السيطرة على الحكومة ومحاسبتها ومجيء الوزراء من مجلس الاعيان وسيطرتهم على مجلس النواب).

وقالت جريدة (صدى الايام): (ان الجمهور الواعي يراقب اليوم معركة الانتخابات ويحصي السيئات وسيحاسب المتلاعبين والمزورين حساباً عسيراً يوم تظهر له النتيجة بخلاف ماينتظر ويرجو وليثق انصار العهد المباد ان الشعب الحي المناضل لن يقف موقف المتفرج يوم يراهم يدخلون المجلس القادم بنتيجة تزويرهم والتجاءهم الى القوة المسلحة في الحصول على اصوات الناخبين).

وكتبت جريدة لواء الاستقلال تقول:(اتصل بعلمنا ان مبالغ جسيمة خصصت من بعض المصادر الاجنبية لصرفها في سبيل انجاح افراد عصابة العهد المباد في الانتخابات المقبلة لكي يصدق العالم تبجحات اذاعة لندن ومنشورات الدعاية البريطانية من ان عصابة بور تسموث تمثل اكثرية الشعب العراقي وان الذين اسقطوها مشاغبون مغرضون لايمثلون احد من افراد الشعب).

وقالت جريدة (صوت الاحرار):(منذ ان بدأت الانتخابات خيمت على جوها في الكثير من المناطق سحب من الارهاب والعنف والضغط والتهديد كما اخذت النذر تتزايد من يوم الى آخر حتى بلغت اشدها خلال اليومين الاخيرين وكانت حادثة القتال الدموي الذي شهدته بغداد بالامس في المنطقة السابعة والذي قتل فيه عدد من الابرياء وسفكت فيه الدماء اسوأ وافظع ماكان منتظر من ارهاب وهو ارهاب لم ينحصر في بغداد وان شمل الكثير من المناطق).

وكتبت صوت الاهالي سلسلة من المقالات حول التزوير الذي حصل وحول الظروف التي ينبغي ان تتوفر لأجراء انتخابات حرة ..و في ٢١/٤/١٩٤٨ علقت صوت الاهالي على تصريحات رئيس الوزراء السيد محمد الصدر حول الانتخابات فقالت:(أما واجب الشعب فهو لايركن الى مجرد حسن نية الحكومة أو ينتظر ماتتخذه من التدابير لضمان حرية الانتخابات وسلامتها فجهاز الحكومة لم يزل هو هو متأثراً بالاغراء والمحسوبية والمنسوبية)

وعندما اشتد التضييق على مرشحي الاحزاب انسحب كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي من المنطقة الثالثة نظراً لحملة الارهاب التي قام بها انصار المرشح المنافس على ممتاز الدفتري والحكومة كما نشرت

الجريدة عينات من الارهاب والتزوير في عددها الصادر٢/٥/١٩٤٨ واصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً حول استغلال الاحكام العرفية وارهاب المرشحين للمجلس النيابي جاء فيه:(وقد كان من المنتظر في هذا الظرف الدقيق الذي تجتازه البلاد ان تتعظ السلطات الحكومية بالتجارب السابقة لتشجب اثار السخط والتذمر التي تركها سوء تصرف المحاكم العرفية السابقة باستغلال الادارة العرفية لغير الاغراض التي انشئت من اجلها، كما قدم كامل الجادرجي مذكرة الى رئيس الوزراء جاء فيها:(ان الادارة العرفية اصبحت تستغل من قبل بعض السلطات الحكومية المحلية لتهديد بعض المرشحين للنيابة بعدم ترشيح انفسهم والا احيلوا الى المحاكم أمام المجالس العرفية) ونشرت صوت الاهالي كذلك عن التزوير الذي حصل في قضاء الكاظمية واستمرت حملة صوت الاهالي بشكل عنيف حتى ان الرقابة حذفت بعض المقالات الخاصة بكشف المداخلات في الانتخابات ومن بينها المقال المعد للنشر يوم ١٩/٦/١٩٤٨ بعنوان(الانتخابات الاخيرة ومارافقها من اعمال التدخل) كما استقال محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال ووزير التموين احتجاجاً على اعمال التدخل في الانتخابات وقال في كتاب استقالته من الوزارة المرفوع الى رئيس الوزراء بتاريخ ٧/٦/١٩٤٨ .. (وما اعلنت الاحكام العرفية الا وتكشف الوضع عن تدخل سافر في كثير من المناطق الانتخابية في خارج المدن الكبرى ورافق ذلك جو من الارهاب ضاق به الاهلون فقد اوقف بعض المعنيين بالانتخابات من مرشحين ومنتخبين في جميع ارجاء العراق مما حملني وبعض زملائي المحترمين الى ان نوضح لفخامتكم خطر هذا الاتجاه) وقدم داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية استقالته احتجاجاً على تزوير ارادة الناخبين.

والواقع اننا لو اشرنا الى كل ماقالته الصحف الوطنية عن هذه الانتخابات لاحتاج الموضوع الى مجلد قائم بذاته فقد استمر التحضير للانتخابات وعملية اجرائها حوالي ثلاثة شهور في وقت كانت تصدر في بغداد وحدها عشرات الصحف بفضل الحريات الشحيحة التي حققها الشعب بوثبته الوطنية. وقد انتهت الانتخابات بفوز اثنين من الحزب الوطني الديمقراطي هما محمد حديد نائب رئيس الحزب وحسين جميل سكرتير الحزب .. وحصل حزب الاستقلال على اربعة مقاعد حيث فاز رئيس الحزب محمد مهدي كبة ومعتمد الحزب داود السعدي واسماعيل الغانم عن بغداد وفائق السامرائي عن سامراء .. كما فاز سعد صالح عن حزب الاحرار اضافة الى عدد من النواب الوطنيين المستقلين الذين شكلوا فيما بعد جبهة برلمانية معارضة وقد استمر هذا المجلس حتى انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ عندما سقطت وزارة مصطفى العمري بتأثير الانتفاضة المجيدة التي قام بها الشعب من اجل تشريع تقدمي للانتخابات وجعل التصويت لأختيار النواب يتم بصورة مباشرة وغير ذلك من الاصلاحات الديمقراطية

اعلام السياسة في العراق الحديث

ميز بصري
صحفي راحل

السيد محمد الصدر

من رجال الدين والسياسة في العراق، كان في شبابه وكهولته ثائرا منافحا عن حرية بلاده واستقلالها، حتى اذا ما انشئت المملكة العراقية الوليدة تبوأ اسمى مناصبها واصبح موضع ثقل في السياسة وعنصر اعتدال وتهدئة ورزانة يرجع اليه في ابان الازمات والانقلابات التي عصفت بالدولة الناشئة في العقود الاولى من تأسيسها.

وكانت له، على الاخص، مواقف مشهودة في ايار ١٩٤١ حين دعا الى الاناة والتعقل وتعهد بالمحافظة على حياة الملك الطفل فيصل الثاني، وبعد ذلك في كانون الثاني ١٩٤٨، عندما دعي الى تقلد رئاسة الوزراء وتهدئة الافكار لكنه كان رجلا وقورا صادق النهج لا قبل له بمجاراة اصحاب الاحابيل السياسية من رجال الحكم.

ولد محمد الصدر في الكاظمية في ٣٠ تشرين الاول ١٨٨٣ ونشأ في كنف والده السيد حسن الصدر (١٨٥٦ – ١٩٣٥) الذي كان مرجعا من مراجع الدين في عصره، وينتمي الى اسرة توارثت الزعامة الدينية جيلا بعد جيل ، ينتهي نسبها الى الامام موسى بن جعفر و السيد حسن صدر الدين بن هادي بن محمد علي بن صالح بن محمد بن زين العابدين السيد نور الدين الموسوي الحسيني.

ولما بلغ سن الرشد شد الرحال الى النجف سنة ١٨٩٨ للدرس في معاهدها، فقرأ على علمائها المنطق والمعاني والبيان والبديع والفقه والاصول والعروض والهيئة والرجال والحديث . وعاد الى الكاظمية بعد ثماني سنين فلازم والده وانتفع بدروسه.

كان منذ شبابه مولعا بالقنص والفروسية الى جانب المطالعة والدرس، وتامل حال الامة العربية فتطلع الى استقلالها ورقيها. ونهض بعد الاحتلال البريطاني للمطالبة بحقوق وطنه، وكان من زعماء النهضة والقائمين بالاجتماعات والمظاهرات من اجل الاستقلال، واشترك في تأسيس حزب الحرس الوطني السري وتولى رئاسته، وعندما صبت السلطة نقمتها على رجاله، خرج من الكاظمية الى مراكز الكفاح في انحاء ديالى واضطلح على رجاله، خرج من الكاظمية الى مراكز الكفاح في انحاء ديالى واضطلع بالقيادة وحمل البندقية، ولما اخمدت نار الثورة في دلتاوة، ذهب الى جهات الفرات ثم رمت به المقادير في برنجد مع رهط من اصحابه الاحرار ومضى الى سوريا في تشرين الثاني ١٩٢٠ ومنها الى القاهرة فجدة، وعاد الى العراق بصحبة الامير فيصل بعد اعلان العفو العام في حزيران ١٩٢١.

ولما اشتدت الظروف السياسية في بغداد في آب ١٩٢٢ دعي الى الخروج من العراق، فقصد ايران ومكث فيها سنة وعشرة شهور.

افتتح الحكم النيابي في ١٦ تموز ١٩٢٥ فعين عضوا بمجلس الاعيان الى يوم وفاته. انتخب رئيسا للمجلس على اثر وفاة رئيسه الاول يوسف السويدي، فنهض باعباء الرئاسة من ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ الى ٢٧ شباط ١٩٣٧، ثم من ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧ الى كانون الاول ١٩٤٣، ومن ٧ شباط ١٩٥٣ الى آخر تشرين الثاني ١٩٥٥ وكان رئيسا للوزراء في ظروف عصيبة من ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ الى ٢٦ حزيران ١٩٤٨. وتولى رئاسة هيئة النيابة مرارا متعددة في غياب الملك والوصي على العرش عن العراق.

ادركته الوفاة في بغداد في ٣ نيسان ١٩٥٦، فابنه توفيق السويدي في مجلس الاعيان قائلا: "لقد كان المرحوم الصدر من العناصر الرزينة المعتدلة في التفكير والعمل. وقد قام في مختلف اداوره السياسية بما يؤكد هذه الصفات الممتازة فيه، فعرف بكونه رجلا عطوفا يحب الخير ويعمله ويسعى الى التفاهم حتى مع العناصر المفرطة في التفكير السياسي والاجتماعي.."

مدحه الشعراء في مختلف ادوار حياته واثنوا على مواقفه البطولية، فقال الشيخ سليمان الظاهر عضو المجمع العلمي العربي بدمشق:

نور النبوة من جبينك يصعد
إن لم تكن طه فانت محمد

وقال الشيخ مهدي البصير:

وقد كلأ الدين الحنيف محمد
كما ناضلت دون العرين ضراغمه
تسلح، لكن بالفضائل، فكره
ليقضي على الروح الذي لا يلائمه
يقوم بما يوحي اليه ضميره
وان عرضت صيد الرجال تقاومه
رضيناه محمود النقيبة مصلحا
اذا جل امر راعنا متفاقمه

ومما يذكر ان اثناء المظاهرات والاجتماعات الوطنية التي كانت تقام في بغداد في صيف سنة ١٩٢٠، كان السيد محمد الصدر يأتي من الكاظمية بالتزام ليلة الجمعة فيستقبله في المحطة موكب ضخم ويرافقه الناس الى جامع الحيدرخانة او غيره حيث كانت تلقى الخطب والقصائد الحماسية. وقيل ان البصير كان يخاطب ذات ليلة فاستشهد ببيت ابي فراس الحمداني.

ونحن اناس لا توسط بيننا لنا الصدر دون العالمين او القبر، فلم يكن من جمهور المستمعين الا ان صاحوا فليحي الصدر!

وقال الشيخ محمد اسد الله الكاظمي يمدح الصدر:

بلغت السما عزا وفقت السهى قدرا
وطال بادنى مجدك الانجم الزهرا
وارغمت آناف الاعادي بهمة
لؤي سمت مجدا وطالت بها فخرا

وقال الشيخ رضا آل ياسين:

قدم الزعيم واقبل العمل
فاليوم لا وهن ولا كسل
قدم الزعيم فحي موكبه
حيث الرجاء يسير والأمل
واذا اطل بنور طلعته
فقل: السلام عليك يا بطل..

ورثاه عند موته الشعراء. فقال محمد رضا شرف الدين:

صدر الندي خلا فأين محمد؟
هيهات يملأ جانبيه سيد!..
يا من فقدنا، واحدا في دهره،
إنا فقدنا عالما بك يسعد
انا فقدنا فيك جامع حينا،
سيان منا مؤمن او ملحد،

وقال جميل احمد الكاظمي:

يا حامليه، رويدا تحت محمله
على الرؤوس، فقد حملتم البطلا
ما كان اثقله يوم الرحيل هدى
والمجد والفضل في اعواده ثقلا
إن خف ما خف الا في الوعى ذريا
سيفا بكف إله الكون قد صقلا

عن كتاب اعلام السياسة للراحل ميز بصري

عراقيون
من زمن التوهج
ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
الاخراج الفني: نصير سليم
التصحيح اللغوي: نوري صباح
طبعت بمطابع مؤسسة
المدى
للإعلام والثقافة والفنون

العدد ١

الوادي

فلس ٤٠

فلس ٤٠

عبد اللطيف
صدقتني وصايتك
لولاك لما سمعت
بدى هذه المجله
الوادي ..
هذه المجله اهتم
بمنشأ اهتمت
في المخصصات الريف
واذا اردت الدليل
فهو عندي وصدقني
وبشرف لو الذي
عليك .. وليتنظر
اليه ورد وسري
هو الحاسوس وهو
هو الصهيوني .
امه

لمحات خاطفة عن وزرائنا الجدد

سماحة محمد الصدر

(رئيس الوزراء)

... من أسرة هاشمية ، يتصل نسبها بالامام الكاظم موسى بن جعفر الصادق عليه السلام ومن بيت كريم عرف بالعلم والادب والاجتهاد لايزال تتوارث كنوزه الابناء عن الآباء . نشأ وتربى في حجر والده المرحوم السيد حسن الصدر وتغذى بلبان العلم واطايب الادب والعرفان في مدرسة والده في سامراء والكاظمية ، ثم نال الاجازة – العالمية – من النجف الاشرف .

* * *

وفي عام ١٩١٩ انبلج فجر تاريخه السياسي وتلألأ نجمه في افق السياسة العراقية فكانت له أول صفحة لامعة في تاريخ الحركة الوطنية الاستقلالية وقد التف حوله المخلصون الاحرار وحاطته هالة مشرفة من الشيوخ والشباب فكانت داره آنذاك أول ندوة سياسية في أرض الرافدين تعقد فيها المؤتمرات والمذاكرات السياسية لتحرير البلاد وممن انضم تحت لوائه المرحوم (يوسف) السويدي والمرحوم (جعفر) أبو التمن والشيخ (ضاري) رئيس عشائر زوبع وأمثالهم .

* * *

كان خامته في سنة ١٩٢٠ من حملة مشعل الثورة ، وموقدي نيرانها ، وكانت حكومة الاحتلال تضيق عليه الخناق في كل دائرة من دائرات الثورة ولكنه كان رحب الصدر بملاقاة تلك المقاومات البريطانية ، حتى قهر الجيوش البريطاني وصرع قوته الجامحة التي لم تقدر على زعزعته . وظل مرفوع الرأس مدفوعاً في جهاده يحمل في يمينه بندقيته وفي جيده حقيبة عتاده الى أن انعقدت الهدنة بين جيش الحرية وجنود الاستعمار .

* * *

ثم استأنف جهاده الوطني في سبيل الحرية والكرامة العراقية عندما فرض الانتداب البريطاني على العراق فوثب وثبة علوية وأعلن احتجاجه الصارخ في بيانه التاريخي المشهور على جور المستعمرين وعدوانهم وقد كان المكر البريطاني أن ينال منه فخرج تحت جنح الظلام خائفاً فيها ردحاً من الزمن مرموق الجانب بعين التجلة والاحترام حتى اعلان الدستور العراقي فعاد الى وطنه محمولا على أعناق الوطنيين الذين جاهدوا معه في ساحة الكرامة والمجد .

* * *

لقد كانت شخصية تتمتع بامجادها الوطنية والعلمية منذ رفع راية الجهاد حتى يومنا هذا ، لم تلوث بلوثة الاطماع والشهوات ولم تدنس بمعرة من المعرات التي تحط من قدرها . وقد تسنم خامته كرسي رياسة الاعيان بعد وفاة فضيلة السيد يوسف السويدي ولم يتسنمه غيره إلا في فترات قصيرة الامد وهو حين يتخلى عنه موفور الكرامة محمود النقيبة والمقام .

* * *

وخامته في طليعة المخلصين الصادقين في حب العرش الهاشمي المفدى ، وفي مقدمة العاملين على خدمته وخدمة البلاد في ساعة المحنة واشتداد الخطر ، فهو معتمد الزعماء وأهل الرأي في الشدائد والملمات والاحداث السياسية ، والملجأ الذي يلجأ اليه في الدواهي والنوازل ، في هذا البلد محتمن بحفنة من مرتزقة السياسة الشاذة .

الضمير العراقي يستيقظ بدم

صورة حية في التضحية

شهيد يخر صريعاً برصاص الظلم في معركة جسر الشهداء

« حقوق نشر صورة الغلاف خاصة بالوادي »

عراقيون
من زمن التوهج